رقميات فلسطينية
Digital Palestine

نشرة خاصة تعنى بشؤون قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين.
تصدر عن اتحاد شركات انظمة المعلومات الفلسطينية بيتا

العدد الرابع/ آذار 2005

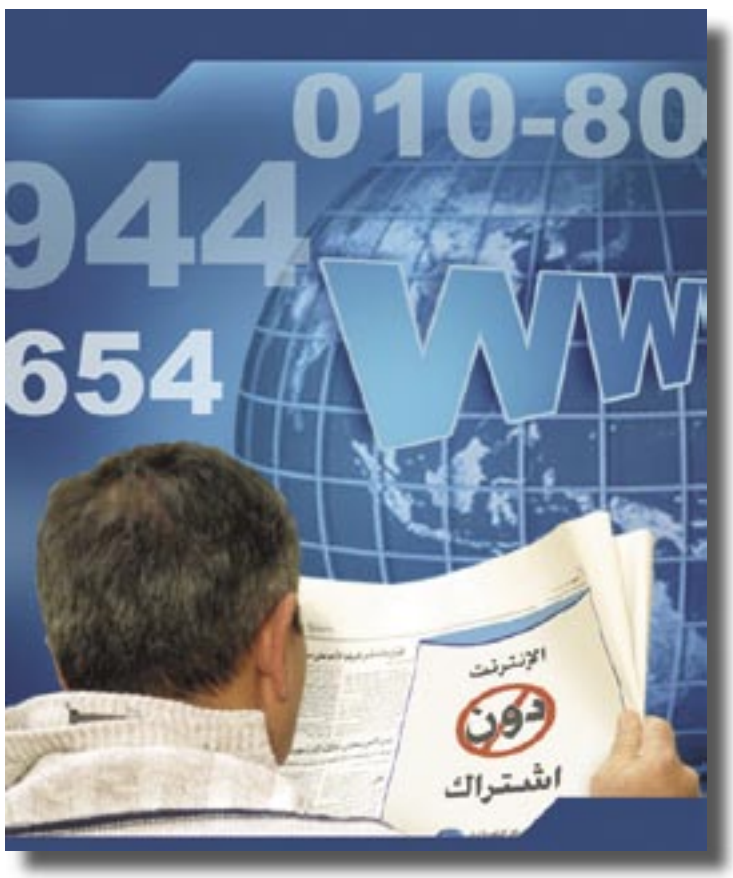

أثار موجة استياء في أوساط الشركات

مشروع الإنترنت بدون اشتراك: تكاليف أقل وخلافات أكثر!

شركة الاتصالات: حجم الإستخدام تضاعف خلال شهرين ليصل إلى 2 مليون دقيقة
المجلس التشريعي: ليس هناك منافسة على السعر والجودة لأن المصدر واحد
بيتا: الفكرة رائعة لكن شركات الإنترنت ليست مجرد مسوّق لشركة الإتصالات
شركات الانترنت: مطلبنا تحول إلى كارثة!

10

الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب ICDL

14

التجارة الإلكترونية

5

برنامج المايـــا

6

في أول حديث صحفي بعد توليه منصب وزير الاتصالات والتكنولوجيا:

د. صيدم: مجتمع المعلومات في فلسطين ينتظره مستقبل واعد

جهود القطاع الخاص في مجال المعلوماتية انعكست بالإيجاب على كافة المجالات

12

هل نتّجه إلى امتلاكها قريباً في فلسطين

VOIP مجموعة خدمات في خدمة واحدة

15

في حوار صريح حول المعلوماتية في فلسطين لـ رقميات فلسطينية

سام بحور: لا بد من إحداث تغييرات في وزارة الاتصالات ووضع حد للإحتكار وحماية مصالح المستهلكين

13

مقالات ٢
منتجات ٨
تقارير ١٠
حوار ١٣
منوعات ١٤
إنترنت وكمبيوتر ٥

«لذا اقتضى التنويه»

حول التغطية الإعلامية لقضايا المعلوماتية

بقلم: عبد خولي

راودتني فكرة الكتابة حول هذا الموضوع قبل بضعة أشهر، ثم أصبحت، كعادة الأمور هنا، شيئا مؤجلا. كان ذلك، على وجه التحديد، أثناء إقامة المعرض التكنولوجي الأول (Expotech) - تلك الفقاعة التي ظهرت نصف يتيمة في شطر مما تبقى من الوطن، وانطفأت بعد ثلاثة أيام وكأن شيئاً لم يكن. لقد كانت أشبه بتظاهرة فنية من طراز «آه ونص» تجمهر حولها المعنيون وأصحاب الفضول، والتقطت الصور للنجوم والمعجبين، ثم تفرق الجمع بعد عبارات الإطراء ومديح المادحين، وغرقت وسائل الإعلام في ليل الصمت تشكو نقص المعلنين. وتتابعت الأحداث التقنية بعد المعرض، كما كانت قبله - فلا مكان ولا زمان للانتظار، وصولاً إلى القنبلة الدخانية المتعلقة بتزويد خدمة الإنترنت للجمهور والتي ظهرت فيها سوءة الإعلام المحلي، بكافة أشكاله وعامة أطيافه، واضحة جلية تستعصي على الإخفاء ولا تقبل التمويه.

تغطية بائسة

نحن لا نتحدث هنا عن قضية تحمل الصبغة السياسية أو الأمنية، فمنذ تفتحت عيوننا وآذاننا على سطور إعلامنا وموجات أثيره، وهو يسوّق للهزيمة ويبشر بالتراجع، ويتلوّن حسب البيئة المحيطة، ونحن نقتات شعاراته الجوفاء زاداً لجوع المرحلة، وبلسماً لداء التخلف، وحرصاً على وحدة الوطن، وأملاً في الفوز برضا السادة أو خوفاً من المحن. لقد حقق الإعلام «أهدافه» بجدارة على هذا الصعيد، سواء كان ذلك عن غير قصد أو بسوء نية، ولا نريد أن نتناول هذا الجانب من الإبداع الإعلامي. ما نحاول إلقاء الضوء عليه في هذه السطور، وإن كان لا يبدو منعزلاً عن جوهر الرسالة الإعلامية، هو التغطية البائسة لأحداث المعلوماتية وقضاياها المحلية خاصة والإقليمية والعالمية عامة. ولا يخفى على القارئ ما تمثله المعلوماتية وما هو حاصل، أو متوقع، من تأثيرها على كافة مناحي الحياة، كما لا يفوت المراقب ما أضافه التقدم في مجال المعلوماتية والاتصال إلى صناعة الإعلام من حيث خفض التكلفة، واختصار الزمان والمكان، وسهولة تبادل الوثائق الإعلامية، والتعاون والتنسيق الإعلامي، وتنوع وسائل وأنماط النشر، والتوسع في نطاق التغطية الجغرافية.

يروق للبعض أن يطلق على الإعلام تسمية «السلطة الرابعة»، وهو سلطة دون شك، إلا أن تأثير الإعلام قد يتفوق على السلطات الثلاث الأخرى. ومن هذا المنطلق، تصبح المسؤولية الملقاة على هذا القطاع أكبر وأخطر، وتزداد جسامة المسؤولية مع ضعف السلطات الأخرى أو عدم وضوح أدوارها. فلا يقتصر دور الإعلام على كونه مرآة تعكس الواقع بدقة وأمانه وتوازن، وإنما تتعدى ذلك إلى دور التوعية والتثقيف والتربية والإعداد لتغيير الواقع نحو الأفضل، والخروج من دوامة الفشل، واستنهاض الهمم، وإتاحة المجال لأصحاب الكفاءة والثقافة والحكمة والنزاهة والخبرة والتأثير ليقوموا بالأدوار المنوطة بهم بدل التقوقع حول المصالح والتزلف لمن يعتقد أن لديهم مفاتيح الامتيازات على حساب المبادئ أو مصالح الآخرين. وكما تدخل السياسة والثقافة ضمن دائرة التأثير، ينطبق الأمر تماماً على الاقتصاد بكافة مدخلاته ومخرجاته. وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أحد أهم روافد الاقتصاد المحلي نظراً لما تنطوي عليه من الإمكانات الواعدة وبسبب شح الموارد الأخرى أو وقوعها تحت سيطرة وتحكم الاحتلال.

إن المتمعن في التغطية الإعلامية للمسائل التقنية في إعلامنا المحلي يلاحظ غياباً واضحاً، إن لم يكن تغييباً جلياً، ليس على مستوى مجرد التغطية فحسب، بل على المستوى المهني وكافة الأمور المتعلقة بالمحتوى والشكل والإخراج. وتتعلق بعض أوجه القصور في وسائل الإعلام، كالصحف، بكافة المادة الإعلامية حيث يختلط الإعلان المدفوع الأجر بالتحقيق الصحفي والخبر المحلي (الإعلاني) ووجهة النظر وبقية المقال وإعلان النعي وصك الصلح العشائري ومصايد النصب والاحتيال والتنويه بالأخطاء وبيان الشجب وإعلان البراءة ونداء الاستغاثة واستدراج العروض وفرص العمل. وتتحكم المساحة الإعلانية بالتنسيق أو يتم التنسيق واختيار المادة الإخبارية حسب ذوق المعلنين الكبار. وحين تمنّ وسائل الإعلام على قرائها ومستمعيها ومشاهديها ببعض المادة التقنية، تكون هذه المادة إما مترجمة من اللغة الأجنبية أو منقولة من مصادر أخرى. ونادراً ما يكون محرر المادة على اطلاع فيما يتعلق بالمحتوى، فتأتي المادة ركيكة التركيب، كثيرة الأخطاء المطبعية والتنسيقية، غير مترابطة المعاني وأقرب إلى تشويه الصورة بدل نقلها كما هي أو تبسيطها. ولا يخفى على المتابع ما يتم من الترجمة الحرفية لبعض المصطلحات والأسماء أو كتابة العناوين الإلكترونية بالأحرف العربية أو إغفالها نهائياً. ولا نريد أن نعلق على إعلانات فرص العمل التقنية أو استدراجات العروض التي يتم تفصيل بعضها مسبقاً حسب أذواق معينة، أو تلك التي تنشر لجمع المعلومات المجانية أو بيع وثائق العطاء.

الغاية والوسيلة

قد يكون عذر القائمين على وسائل الإعلام أن طبيعة القارئ والمستمع أو المشاهد هي التي تتطلب السطحية في التغطية، واختيار المادة الخفيفة على الذهن كالأخبار الطريفة والتحقيقات السخيفة، فالمستهلك دائماً على حق، والمسألة لا تعدو كونها اقتصاد العرض والطلب. ويبدو، للوهلة الأولى، أن هناك شيئا من الصحة في هذا الشأن، إلا أن العلاقة بين الطرفين جدلية، ولعل الإعلام، ومن يمتلكه، هو الطرف الذي يبادر إلى التأثير ويقوم بتشكيل الجمهور بما يتيح له التحكم والسيطرة، ليس على عقول الجماهير فحسب، بل على جيوبهم أيضاً. فالإعلان هو الغاية الحقيقية وراء صناعة الإعلام، وإذا لم يكن الإعلان تسويقاً لسلعة أو خدمة معينة، فهو حتماً تسويق لفكرة معينة، مهما اختلفت السبل وتعددت القنوات. ولا تختلف وسائل الإعلام المتوفرة في جوهرها، وإن تنوعت أسماؤها، بالنسبة لما تقدمه من التغطية التقنية، فتنعدم البدائل لدى الجمهور وتنحصر معايير اختيار وسيلة وتفضيل قناة على أخرى في أمور هامشية لا تتعلق بالمهنية أو المصداقية أو الشمول، وكأن لسان حال القائمين عليها يقول «هذا الموجود واللي مش عاجبه يشرب من أقرب بحر - أو يعمل منه نسخة احتياطية - backup.

ليست هناك حاجة لاستقدام الخبراء وإجراء الأبحاث وصياغة التقارير حول المسائل التقنية والمستجدات المعلوماتية والقضايا المحلية الساخنة في هذا المجال. ومع ذلك، لا نلحظ إلا ذكراً على استحياء لبعض الأمور، وإن حصل ذلك، ففي سياق مختلف وعلى هامش أمور أخرى. صحيح أن الإعلام المحلي لا يعدو كونه سجلاً للأجندة التي تطبق علينا في هذه الأيام، كما يتبين في تغطية مصارف الإغاثة الدولية ونشاطاتها والعروض (بما فيها الأجهزة التقنية والتدريب التقني) وفرص وورشات العمل واللقاءات والتصريحات ودورات تجنيد الدعم وما شابه ذلك، إلا أن ذلك لا يمنع الإعلام المحلي، بكافة أشكاله وألوانه، من فتح قنوات للحوار الصادق والمهني والمستقل حول القضايا التي تقض مضاجع القطاعات المختلفة. كما لا ينبغي أن نغرق في ظلمات التخلف التقني ونظل نرفع المعلوماتية شعارات جوفاء (كالحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية ومجتمع المعرفة) دون أن يساهم إعلامنا المرموق في رفع مستوى المعرفة والثقافة التقنية أو محو الأمية المعلوماتية على الأقل، ريثما تبادر إحدى الجهات «الخيرية» لإنشاء دكان في هذا المجال. كم من وسائل الإعلام تهتم بآراء الجمهور وتقوم باستطلاعه؟ كيف يتعامل الجمهور مع هذه الصحيفة أو تلك القناة؟ وما هي القضايا التي تستحق التغطية والتحقيق؟ وكيف تتحول القراءة في مجتمعنا من تهمة إلى متعة؟ وما هي المواضيع التي يجب على وسائل الإعلام توعية الجمهور بها وإزالة الغموض عنها بدل المساهمة الفعالة في التعتيم والتمويه؟ وما هي المؤهلات التي يجب توفرها فيمن يتصدى للكتابة في المواضيع التخصصية كالتكنولوجيا والعلوم والاقتصاد وما شابه؟ أليست مواضيع الاستراتيجية الوطنية للمعلوماتية والتدريب التقني والوعي المعلوماتي والتطوير المستمر والتطورات العلمية والمشاريع القائمة محلياً (والازدواجية فيها بسبب نقص المعلومات وسوء التغطية) ... أليست هذه كلها تستحق التغطية المهنية الشاملة والموضوعية؟ ألا يستحق الجمهور الفلسطيني أن يحصل على المعلومة الدقيقة والواضحة والمجردة في ظل غياب سيادة القانون ورقابة الضمير وحماية المستهلك؟ أم أن التغطية الإعلامية هي فقط من نصيب من يمتلكون تكاليف الغطاء عبر إعلان متكرر من القطع الكبير؟ إن هذا يذكرنا بالقول الساخر «حرية الصحافة مكفولة فقط للذين يمتلكون صحيفة».

حالة مرضية!

قد لا يكون الخبر أو التقرير أو التحقيق الصحفي ذا قيمة مباشرة كما هو الإعلان من ناحية المردود المادي، وهذا يقلل من النظرة للصحفي والإعلامي المتخصص، فهو - باعتباره أداة إنتاج - لا يساهم بنفس المقدار من الدخل كما يفعل مندوب الإعلان. ولا يحصل الإعلاميون على التدريب التخصصي بعد التحاقهم بالمؤسسات الإعلامية بسبب عدم وجود عائد استثماري ملموس (كما هو الحال مع مندوب الإعلان)، ولا تقوم معظم المؤسسات التعليمية بتزويد الدارسين بما يكفي للتمكن من تغطية المواضيع التخصصية، فيتخرج الطالب وهو لا يتقن غير الخبر العاجل وتلخيص البيان الصحفي ووصف «الطوش» المحلية والاجتماعات الودّية. ولا شك أن هذه حالة مرضية خطيرة بحاجة إلى تشخيص دقيق وعلاج مستعجل. وباختصار، فإن عدم وجود مطبوعة دورية منتظمة تعنى بالمعلوماتية، حتى على مستوى ملحق صحفي، رغم وفرة وسائل الإعلام الردحي وأثر المعلوماتية في تطور هذه الوسائل، أمر يثير الاستغراب وينعكس سلباً على قطاع المعلوماتية بأكمله.

ليس من الإنصاف أن نلقي باللوم على وسائل الإعلام وحدها، فلا بد لجمهور المستهلكين من المساهمة في وضع الضوابط والخطوط العريضة للإطار الإعلامي والمادة التي تنتجها وتبثها وسائل الإعلام ويستهلكها الجمهور. كما تتحمل المؤسسات العاملة في قطاع المعلوماتية جزءاً لا بأس به من وزر التقصير وعبء النهوض بهذا القطاع على كافة الأصعدة لا سيما الصعيد الإعلامي، وخاصة فيما يتعلق بالمساهمة في مجهود التوعية ورفع كفاءة العاملين في التعامل مع وسائل الإعلام وجمهور المستهلكين بالتركيز على الحلول والخدمات بدل إرباك المستخدم بالمصطلحات التقنية واستخدام القوالب الإعلانية المستوردة دون إخضاعها للإطار الثقافي المحلي. كما تتحمل المؤسسات التعليمية جزءاً لا بأس به من المسؤولية عن قدرة الطلبة على المطالعة، وتمييز الغث من السمين، وتوفير المساقات الاختيارية التخصصية في برامج الإعلام. وعود على بدء، نشير إلى دليل المعرض السالف الذكر، حيث تمت كتابة ملخص الشركات المشاركة باللون الأحمر الفاتح على خلفية زرقاء، واكتفت بعض الشركات بالتعريف بنفسها باللغة الإنجليزية، وتم التركيز على أسماء المنتجات بدل المسميات وقدرتها على توفير الحلول التي يتطلبها السوق. أما المحاضرات على هامش المعرض، فقد كان الإعلان عنها ضعيفاً وكان حضورها أضعف، وتكررت مأساة استخدام اللون الأحمر والخط الصغير على الخلفية الزرقاء أثناء العرض على الشاشة. كما لم تتم متابعة استفسارات الزائرين بشكل مقبول، ولم نسمع عن تقييم موضوعي للمعرض، ونرجو أن يكون التقييم الذاتي قد حصل. وتجدر الإشارة إلى أن المواقع الإلكترونية للشركات ودكاكين الإعلام، وهي جزء من الرسالة الإعلامية، لا تبعث على الارتياح في أفضل الأحوال.

وختاماً، فلست أقدم هنا تشخيصا شاملا للمشكلة أو وصفة سحرية للحل، إنما أردت القول، بكل بساطة، أن التغطية الإعلامية للمعلوماتية لا تبشر بخير، وتنبعث منها رائحة ثاني أكسيد الفشل، لذا اقتضى التنويه.

الناشر: شركة إنترتك لخدمات الكمبيوتر والإنترنت - هاتف ٠٢ ٢٩٥٧٢٧٠ - فاكس - ٠٢ ٢٩٥٥٢٨٩ (المقالات المنشورة في هذا الملحق تعبر عن وجهة نظر أصحابها)

ADSL فلسطين قادم ..

عَ السريع .. سجِّل للإنترنت السريع

لمستخدمي رقم الإنترنت دون اشتراك

010-800-800

كُن من الأوائل ..

إتصل وسجل لخدمة ADSL. فقد تكون أحد الفائزين بتركيب وتشغيل الخط **مجانا**
فور توفر الخدمة من شركة الاتصالات الفلسطينية. ووفق شروط الحملة.

palnet

للإستفسار والتسجيل **02-240 3434**

مبروك عليك، فاتورتك عَلينا

مش فائز واحد، ولا عشرين .. 2150 فائز

الأرقام الفائزة بكامل مبلغ الإتصال بالرقم 010-800-800 ضمن فاتورة الهاتف

ارقام الهواتف التي تبدأ بالأرقام التالية: 2332, 2678, 2823 وارقام الهواتف التي تحتوي على الرقم 800

الأرقام الفائزة بـ 50% من مبلغ الإتصال بالرقم 010-800-800 ضمن فاتورة الهاتف

أرقام الهواتف التي تنتهي بالرقم 74

الأرقام الفائزة بـ 20% من مبلغ الإتصال بالرقم 010-800-800 ضمن فاتورة الهاتف

أرقام الهواتف التي تنتهي بالرقم 9

مبلغ الجوائز يحتسب دون ضريبة القيمة المضافة وعن فواتير كانون ثاني 2005

palnet

الحكومة الإلكترونية الفلسطينية: متى ترى النور؟

د. صبري صيدم / وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

رغم ما تركته السنوات العجاف الماضية من أثر على الحياة الفلسطينية بشكل عام إلا أنها خلقت حالة معرفية فلسطينية مهمة وظفت الحاجة لمصلحة الإبداع. فما أن انقطعت أوصال الوطن حتى بدأت التكنولوجيا في حل مشاكل الصلة والتواصل بين المؤسسات على اختلاف اختصاصاتها و بين الأفراد بشكل عام.

ومع ولادة هذا التواصل الإلكتروني فقد تعزز الوعي المعلوماتي الفلسطيني ليشكل قفزة نوعية عكسها تقرير الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي للعام ٢٠٠٤ الذي أشار إلى أن ١١،٢٪ من الأسر الفلسطينية تستعمل الإنترنت بالمقارنة مع ٥،٤٪ في العام ٢٠٠٠، بينما اتضح أن ٣٣،٣٪ من فئة الشباب ما فوق العاشرة من العمر يستعملون تلك الخدمة.

و قد شمل تعاظم المد المعلوماتي بعض المؤسسات الأمنية و المدنية و التعليمية والقضائية والتشريعية ومؤسسات القطاع الخاص و المجتمع المدني و بهذا تكونت معالم تمهد لولادة حكومة إلكترونية.

وتقوم فكرة الحكومة الإلكترونية على أتمتة (حوسبة) المعاملات الحكومية بصورة رئيسية بشكل يختصر الوقت والجهد ويؤمن الراحة والدقة و السرعة للمواطنين كافة.

و لو أن استراتيجية المعلوماتية التي انتظرناها طويلا قد ولدت فإنها لا بد وأن دعت إلى تظافر الجهود لإطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية و متابعته بغرض تعزيز نجاعة المؤسسات و تسهيل حياة المواطن. وما سيشجع ثقافة المعلوماتية على الانتشار فهو دخول الحواسيب و الإنترنت المكثف إلى المدارس و الجامعات والمنازل و تعزيز مسمى فلسطين للإنترنت و تطبيق النفاذ المباشر أوما اصطلح على تسميته بالإنترنت دون اشتراك بصورة تضمن التنافس بعيدا عن الاحتكار و بشكل عادل ومتوازن يحقق السعر الأفضل للمواطن والخدمة الأجود والسرعة الأعلى.

لكن الطريق إلى الحكومة الإلكترونية ما زالت بحاجة إلى خطوات مهمة من أهمها:

١- تعزيز ثقافة المعلوماتية لدى المجتمع بأسره بصورة عامة و القائمين على المواقع القيادية بصورة خاصة وذلك لتتولد الرؤية المشتركة و الريادية في اعتماد وتشجيع المعلوماتية.

٢- تدعيم المعلوماتية ببنية تحتية مهمة و عامة علاوة على بنية تحتية و إمكانيات مالية و فعلية تسمح بانتشار الحاسوب في مؤسسات القطاع العام و أركان الحكم.

٣- تنمية قدرات الموظفين الذين كلفوا ويكلفون بمتابعة العمل الحوسبي في القطاع العام وصقل كفاءاتهم للشروع في تطبيق التحول الإلكتروني الشامل.

٤- تدعيم المعلوماتية و الحكومة الإلكترونية بمجموعة قوانين مهمة تؤمن حماية واضحة في نطاق النشاط الإلكتروني كالتجارة والتعليم والصحة والشؤون المدنية وغيرهم.

٥- تعزيز التواصل الحقيقي بين القطاعات كافة لا سيما القطاعين العام و الخاص.

المهم أيضا التحرك و بسرعة لضمان التوظيف الأمثل للأموال العامة و المنح الخارجية بصورة تشتمل على ما يلي:

١- الاستفادة من خبرات الدول الأخرى من خلال زيارات ميدانية و تطوير قدرات الطاقم الذي سيكلف بمهمة العمل على مشروع الحكومة الإلكترونية.

٢- توظيف المنح للبدء بتطبيقات نموذجية تجريبية محدودة في إطار حوسبة خدمات محددة تقدمها جهة ما في القطاع الخاص والتوسع إلى جهات وخدمات أخرى أكثر حيوية حال اكتساب الثقة والتمكن من التنفيذ و القدرة على حل الإشكالات والصعوبات التي سيواجهها طاقم العمل.

٣- ضمان التدريب السليم لكل ما يتم إنجازه وبصورة فورية بحيث يصبح الانتقال من التقليد إلى التجديد سلسا.

إذا فإن مشروع الحكومة الإلكترونية ليس مستحيلا مهما بدا للبعض بأنه صعب المنال لما ينطوي عليه من حاجة ملحة للنهوض في الاتجاهات آنفة الذكر. المهم كما ذكرنا هو الإرادة و الريادة و ما بينهما من عمل مهم يستند إلى الوعي.

مشروع النفاذ المباشر الحالي: منافسة غير عادلة تؤدي إلى احتكار جديد

بقلم: عمر الساحلي/ جمعية مجتمع الانترنت الفلسطيني

أثار الإطلاق المفاجئ لمشروع النفاذ المباشرللانترنت من خلال شبكة الهاتف مطلع العام الحالي بالاتفاق بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة الاتصالات الفلسطينية جملة من التساؤلات والتخوفات حول آثاره على قطاع التكنولوجيا والانترنت في فلسطين. وقد جاء هذا الاطلاق بالرغم من النقاشات والمداولات على مدى عام كامل مع الوزارة ومع الشركة حيث قامت من خلالها المؤسسات الممثلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات ومستخدمي الانترنت في فلسطين بعرض ملاحظاتها واعتراضاتها على المشروع في صورته الحالية.

ومن جملة هذه الاعتراضات: (١) دمج سعر مكالمة الاتصال مع سعر خدمة الانترنت في تعرفة واحدة (١،٦٩ شيكل للساعة)، (٢) الإلغاء العملي لخيارات المستخدم الأخرى للاتصال بالانترنت، (٣) اهمال الرد العلمي والمتخصص على التساؤلات المطروحة وذلك قبل إطلاق المشروع على الأرض، (٤) التسبب بتدمير قطاع تزويد خدمات الانترنت التنافسي من خلال دفع الشركات المزودة إلى بيع معداتها أو إقفال مكاتبها بعد أن قامت بإنشاء هذه السوق قبل أحد عشر عاما، (٥) مناقضة هذا المشروع لمسودة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والتي أشرفت عليها الوزارة في الأشهر الماضية بمشاركة جميع الجهات المعنية بتطوير القطاع في فلسطين.

وقد أثارت طريقة التعامل مع هذا المشروع جملة من القضايا المهمة جدا تتمحور حول ضعف تنظيم قطاع التكنولوجيا في فلسطين خلال السنوات العشر الماضية مما أدى إلى تخلفه عن الدول المحيطة خاصة في مجال خدمات تزويد الانترنت. وتتراوح هذه القضايا بين الجوانب الاستراتيجية والقانونية والاقتصادية والتنظيمية والتجارية والتسويقية والاعلامية والفنية والمالية المتعلقة بتصميم وتنفيذ وإدارة هذا المشروع في تركيبته الحالية. وتعتبر هذه القضايا مؤشرا واضحا على معاناة مستخدمي التكنولوجيا من أفراد وشركات ومؤسسات حتى الآن.

وقد كانت جمعية مجتمع الانترنت الفلسطيني سباقة في طرح موقفها من هذا المشروع منذ أكثر من عام وكذلك في طرح المبادرات والحلول لتصويبه. وقد قامت الجمعية بنشر موقفها هذا على موقعها عبر الانترنت (www.isoc.ps) وكان آخر ما نشرته هو المبادرة الملخصة أدناه.

ولعل الإشكالية ببساطة هي كما لو أن مصلحة المياه تقوم بإنتاج عصير تنافس به مصانع العصير التي تشتري أصلا المياه منها من خلال دمج سعر المياه (بالتكلفة) مع سعر المواد المضافة بحيث لا يمكن أبدا التنافس معها لعدم معرفة التكلفة المفصلة أو ضمان نفس السعر للمادة الأساسية وهي المياه. إن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إغلاق مصانع العصيرآجلا أو عاجلا بسبب الاستغلال غير العادل للموقع المهيمن على السوق وضعف الاطار التنظيمي له والجهة المنظمة. وسيبقى المستهلك بعد ذلك مع نوع عصير واحد وجودة منتج واحدة محتكرة بشكل عملي إن لم يكن بشكل قانوني.

إن الحل لاشكالية المشروع في صورته الحالية يكون من خلال القنوات الإستراتيجة والقانونية والاقتصادية والتنظيمية والتجارية والتسويقية والاعلامية والفنية والمالية المتعلقة بتصميم وتنفيذ وإدارة هذا المشروع. وعليه فإن المطلوب في حال اختلاف وجهات النظر كما هو حادث حاليا وبغياب الجسم التنظيمي المستقل والكفء هو تحكيم خبراء مستقلين وأكفاء للخروج بحل يضمن حقوق شركة الاتصالات و الشركات المزودة ويضمن تطور السوق والخدمات والأسعار لمصلحة المواطن.

أهم بنود مبادرة الجمعية بشأن مشروع النفاذ المباشر كما هو مطروح حاليا

١. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هي الجهة المسؤولة حاليا عن تنظيم الخدمات المقدمة في قطاع الاتصالات

٢. يجب الفصل التام وعدم الدمج أو المزج بين خدمة وتسعير وتعرفة وفوترة خدمة مكالمة الهاتف وبين أية خدمات أخرى وخاصة تزويد الانترنت، وذلك وفقا للتوضيح التالي:

أ. تكون للمستهلك الحرية والفرصة العادلة في اختيار طريقة الدفع لقاء خدمة تزويده بالانترنت سواء عبر بطاقات مسبوقة الدفع أو بالاشتراك الشهري أو مع فاتورة الهاتف في إطار بند منفصل عن تكلفة المكالمة للمزود

ب. يتم الاعلان عن تعرفة الاتصال بمزودي خدمة الانترنت وتقديم فواتيرها للمستهلك بشكل منفصل عن تعرفة التزويد بالانترنت (مثال: تعرفة XX أغورة لكل ساعة اتصال مع أي مزود في أي وقت ومن أي مكان وسعر YY أغورة لكل ساعة انترنت للمزود في حال أراد المستهلك أن يدفع عن طريق فاتورة الهاتف). ﴿وذلك بدلا من ١،٦٩ شيكل لكل ساعة اتصال مع انترنت كما هو مطبق حاليا﴾

ت. تكون تسعيرة الانترنت والدارات المؤجرة من قبل شركة الاتصالات للشركات المزودة عادلة بما يضمن قدرة الشركات المزودة على المنافسة العادلة بغض النظر عن طريقة الدفع

ث. تكون تسعيرة الاتصال بمزود الانترنت موحدة في حال استخدام الأرقام الجديدة (التي تبدأ ب ٠١٠) أو أرقام المزودين العادية القديمة

٣. يجب ضمان حق المستخدم في معرفة تفاصيل الخدمات والفواتير التي يتلقاها وعدم المزج بين الخدمات أو التعرض لأية حملات دعائية غير دقيقة

٤. يجب الإبقاء على خدمة الخطوط المخصصة للانترنت (مثل نت على طول) إلى جانب تخفيض كلفتها أو إلغاء اشتراكها الشهري فلا عبرة بإبقاء اشتراك وإلغاء آخر

٥. تنطبق نفس المبادئ المذكورة أعلاه على خدمة النطاق العريض (Broadband) سواء عن طريق تكنولوجيا ال ADSL أو اللاسلكي وذلك لتحقيق نفس الأهداف للمستهلك

أخيرا تعتقد الجمعية أن المبادئ المذكورة أعلاه إذا ما تبنتها وزارة الاتصالات وتم تطبيقها ومراقبتها بشكل علمي وفني وعادل من قبل جسم تنظيمي متخصص ذي كفاءة عالية، فسوف نضمن حماية حقوق المستهلك وحماية السوق من التقلبات التي تعيق نموه.

× إشارة إلى بعض حملات المزودين الدعائية التي رافقت المشروع مضللة المستهلك بأنها خدمة مجانية أو أنها خدمة سريعة.

جمعية مجتمع الانترنت الفلسطيني

- قامت جمعية الانترنت العالمية (www.isoc.org) في ديسمبر ٢٠٠٢ باعتماد جمعية مجتمع الانترنت الفلسطيني كممثل لمستخدمي الانترنت في فلسطين، بعد عدة محاولات سابقة.
- تم انشاء الجمعية وانتخاب أول مجلس ادارة في فبراير ٢٠٠٣ وتم في فبراير ٢٠٠٤ انتخاب ثاني مجلس إدارة الكترونيا ولأول مرة في فلسطين.
- تتكون عضوية الجمعية من الأفراد ويتجاوز عدد أعضائها حاليا ١٦٠ عضوا.
- تتلخص مهمة الجمعية ب: "ضمان نمو استخدام وانتشار وتطوير الانترنت لمنفعة جميع الفلسطينيين"
- كما تتلخص أهدافها ب: "خدمة مصالح مستخدمي الإنترنت في فلسطين" وتوسيع نموّ وتوفّر الإنترنت وتكنولوجيّاته وتطبيقاته كأهداف وكوسائل تساعد المنظّمات والخبراء والأفراد على التعاون والإبداع بفاعليّة أكثر بحسب مجالاتهم واهتماماتهم الخاصّة"

التجـــارة الإلكترونيـــة

بقلم: ايمان القمحاوي

لا أحد يستطيع أن ينكر التطور الكبير والمستمر، والانتشار الواسع لشبكة الانترنت عبر العالم، لما تقدمه هذه الشبكة من تسهيلات في التعاملات المختلفة، سواء في المجالات التعليمية مثل التعليم عن بعد والجامعات الافتراضية، أو في مجال الخدمات والتسهيلات واتمام المعاملات مثل الحكومات الالكترونية، وأيضاً من المجالات الهامة والمنتشرة في شبكة الانترنت المعاملات والصفقات التجارية التي تتم عبر ما يسمى بـ «التجارة الالكترونية».

ما هي التجارة الالكترونية؟

التجارة الإلكترونية ويرمز لها عادة E-commerce هي عبارة عن نشاط تجاري تتم مزاولته وتداوله عبر أنظمة الكمبيوتر والشبكات مثل شبكة الإنترنت internet وشبكة نظام اللوحات الإخبارية bulletin board system - BBS وبما أن معظم أنشطة التجارة الإلكترونية تتم عبر شبكة الإنترنت فيمكن أيضاً تسميتها internet commerce أو I-commerce تشمل هذه العمليات : عملية التسوق الإلكتروني من بيع وشراء ومبادلة سلع أوخدمات وحتى معلومات، وكذلك شراء الأسهم وبيعها/وإقامة المزادات، وغيرها من الأعمال البنكية والتجارية المختلفة، وعمليات الإعلان التجاري: التي تقوم المواقع الخاصة بها بتقديم إعلانات ومعلومات عن منتج أو سلعة معينة لترويجها وجذب الأنظار اليها. ولكن عمليات البيع والشراء للسلعة تكون بطريقة تقليدية وليست إلكترونية أي تتم هذه العمليات بشكل مباشر، وعمليات الإعلان هذه تلجأ لها عادة الشركات الكبيرة للتقليل من المطبوعات الورقية، والشروحات الشفهية التي عادة ما تكون مرافقة لعمليات التسويق التقليدية.

• تبادل البيانات إلكترونيا Electronic Data Interchange - EDI : وهذا النظام ظهر قبل أكثر من عقدين، وهو يعتبر النواة الأساسية التي قامت عليها التجارة الالكترونية، حيث بدأت معه عمليات إرسال واستقبال طلبات الشراء، ونقل المعلومات والبيانات المتعلقة بعمليات الدفع وغيرها.

إن الانطلاقة الفعلية لعمليات التجارة الالكترونية كانت في منتصف التسعينيات بالنظر للانتشار الواسع للانترنت، وقد كان لظهور الويب الأثر الكبير في تحسين فعالياتها، وكانت لوحات الإعلانات من أولى فعاليات التجارة الالكترونية التي لفتت الأنظار إلى الانترنت كوسيلة إعلامية عالمية اقتصادية الكلفة، مما أدى إلى تحويلها إلى ساحة للأعمال والتجارة الالكترونية.

وتقسم التجارة الالكترونية إلى ثلاثة أقسام:

• تجارة الكترونية بين الشركات والشركات B2B B2B-business to business :- وهنا تكون العلاقة بين شركة وشركائها التجاريين، أو مع شركة أخرى، مما يمكن الشركات من تبادل المعلومات فيما بينها خاصة فيما يتعلق بالقرارات التجارية المشتركة بفعالية وأمان.

• تجارة الكترونية بين الشركات والزبائن B2C- business to consumers: وهنا تكون العلاقة بين الشركة وبين زبائنها الأفراد من المستهلكين، وذلك بعد إطلاعهم على ميزات السلع أو الخدمات المعروضة، وأسعارها وطرق الدفع وغيرها من المعلومات التي تهم الزبون.

• تجارة الكترونية بين الزبائن والزبائن C2C- consumers to consumers: أما هنا فتكون العلاقة بين الزبائن مع بعضهم البعض عن طريق مواقع تشكل منطقة حرة لتواصل الزبائن العارضين لسلعهم، أو الراغبين في الاقتناء أو المبادلة فيما بينهم.

أما عن كيفية الشراء من المواقع الالكترونية، فيقوم الموقع بعرض ما لديه من منتجات يختص بها أو مجموعة من المنتجات المختلفة لشركات مختلفة، مع توضيح مواصفات المنتجات وأسعارها والشركات المنتجة لها وأي خصومات على هذه السلع المعروضة. وعندما يقوم المشتري بانتقاء ما يريد من منتجات وسلع، يتم إضافتها إلى عربة التسوق التي تظهر لك مجموعة المنتجات التي تم إنتقاؤها، وكذلك مجموع أسعارها غير شاملة لتكاليف الشحن.

بعد ذلك يقوم المشتري بإدخال البيانات الخاصة به من اسم وتلفون وبريد الكتروني والعنوان الذي سيتم الشحن إليه وبعد اختيار طريقة الشحن كالبريد المضمون أو البريد السريع ، تُضاف تكلفة الشحن إلى مجموع التكاليف.

ومن الأمور المهمة عند عملية الشراء توضيح طريقة الدفع، حيث يمكن الدفع بواسطة شيكات نقدية ترسل إلى عنوان محدد، أو بواسطة بطاقات الائتمان (فيزا،ماستر كارد،اميركان اكسبرس وغيرها)، وهذه الطريقة هي الأكثر تداولاً حيث يتم تحديد رقم بطاقة الائتمان وتاريخ انتهائها في الموقع نفسه أو إرساله بواسطة الفاكس حيث أن الكثيرين لا يشعرون بالأمان عند إرسال مثل هذه البيانات عن طريق الانترنت، مع أن معظم مواقع التسوق تضمن تأمين عملية الشراء ١٠٠٪ باستخدام أحد البروتوكولات:

• بروتوكول الطبقات الأمنية Secure Socket Layers - SSL وهذا البروتوكول طورته شركة نتسكيب، لإقامة ربط آمن يضمن خصوصية نقل المعلومات بين طرفي الارتباط.

• بروتوكول الحركات المالية الآمنة Secure Electronic Transactions - SET هذا البروتوكول طورته شركتا فيزا وماستر كارد مع شركات أخرى، لضمان عمليات الدفع التي تشفر فيها أرقام بطاقات الائتمان، لضمان سرية هذه الأرقام عند نقلها إلى الأجهزة الخادمة الخاصة بالتجار.

ويمكن أن يلاحظ المتسوق عند دخوله إلى أحد مواقع التسوق، وعند بدء عملية التسوق وإدخال بياناته، أن أحرف البروتوكول في عنوان الموقع تتغير من http://: إلى https://: (أي بإضافة الحرف s) وذلك للدلالة على أن الموقع يوفر عمليات دفع آمنة ومضمونة، ويلاحظ ظهور شكل القفل أسفل الصفحة مما يعني توفر الضمان والأمن. ويمكن للمشتري أن يشتري ما يريد من الموقع ويدخل معلومات بطاقته الائتمانية وهو واثق من عدم تعرضها للقرصنة.

هنا مثال يظهر صفحة طلبية شراء من موقع النيل والفرات حيث التغير في العنوان وكذلك ظهور القفل أسفل الصفحة.

ونلاحظ تغير بروتوكول العنوان إلى https://www.neelwafurat.com/ssl/order.asp

نلاحظ ظهور القفل باللون الأصفر أسفل الصفحة

فوائد التجارة الإلكترونية:

لاشك أن التجارة الالكترونية عبر الانترنت لها فوائد عديدة تجعلها مفضلة لدى الكثيرين، ومن فوائدها:

١. توسيع نطاق السوق وتحويله إلى نطاق دولي وعالمي وزيادة الأرباح: حيث تستطيع أي شركة بقليل من التكاليف إيجاد مستهلكين أكثر ومزودين أفضل وشركاء أكثر ملاءمة بصورة سريعة وسهلة، كما أن اعتماد الشركات على الإنترنت في التسويق، يتيح لها عرض منتجاتها وخدماتها على عدد أكبر من الزبائن، لأن هذا العرض يكون في مختلف أنحاء العالم دون انقطاع طيلة ساعات اليوم وطيلة أيام السنة.

٢. خفض مصاريف الشركات: حيث تخفض من تكاليف إنشاء ومعالجة وتوزيع وحفظ واسترجاع المعلومات الورقية للمشتريات، كما أن عملية إعداد وصيانة مواقع التجارة الإلكترونية على الويب أقل كلفة من بناء أسواق التجزئة أو صيانة المكاتب. وتعمل على خفض مصاريف الدعاية والإعلان، وتقليل عدد الموظفين الذين يقومون بعمليات الجرد والأعمال الإدارية، وذلك لوجود قواعد بيانات على الإنترنت تحتفظ بتاريخ عمليات البيع في الشركة وأسماء الزبائن مما يمكن شخصا بمفرده استرجاع المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات لتفحص تواريخ عمليات البيع بسهولة.

٣. توفير الوقت والجهد: حيث يمكن للزبائن الإطلاع على المنتجات في أي يوم وأي وقت دون الحاجة للسفر أو الانتظار في طوابير الشراء، كما توفر على الزبون نقل المنتج إلى البيت.

٤. حرية الاختيار: حيث توفِّر التجارة الإلكترونية فرصة كبيرة للزبائن للإطلاع على منتجات متعددة بمواقع مختلفة والمفاضلة بين المنتجات والسلع إضافة إلى أنها تزوِّد الزبائن بالمعلومات الكاملة عن المنتجات. ويتم كل ذلك بدون أي ضغوط من الباعة.

٥. خفض الأسعار وتشجيع المنافسة: حيث يوجد على الإنترنت العديد من الشركات التي تبيع السلع بأسعار مخفضة ، وذلك لأن التسوق على الإنترنت يوفر الكثير من التكاليف التي تُنفق في التسوق العادي.

٦. نيل رضا الزبائن: حيث أن الاتصال المباشر بين الشركات والزبائن يتيح للشركات الاستفادة من هذه الميزة للإجابة على استفسارات الزبائن بسرعة، مما يوفِّر خدمات أفضل للزبائن ويستحوذ على رضاهم.

معوقات التجارة الالكترونية:

وبالرغم من جميع الميزات الموضحة أعلاه، فإن هناك بعض المآخذ والقيود على التجارة الالكترونية، منها:

١. الأمن والخصوصية: حيث أن الكثير من الزبائن لا يثقون بالتسوق بهذه الطريقة، لعدم رغبتهم في إرسال بياناتهم عبر الانترنت خوفاً من القرصنة والإطلاع على خصوصياتهم.

٢. - انعدام الثقة: حيث أن بعض الزبائن لا يثقون بالباعة المجهولين الذين لا يرونهم ولا يثقون بالمعاملات غير الورقية.

٣. عدم لمس المنتجات: فبعض الزبائن لا يرغبون بشراء منتجات دون لمسها وفحصها قبل شرائها.

٤. لا يوجد عدد كاف من الباعة والمشترين في الكثير من التطبيقات.

٥. التجارة الالكترونية قد تسبب انهياراً في علاقات الناس الإجتماعية.

٦. الدخول إلى الانترنت مازال باهظ الثمن وسرعة الاتصال مازالت بطيئة في الكثير من دول العالم.

نصائح الشراء من المواقع الالكترونية:

وبما أن التجارة الالكترونية أصبحت منتشرة بشكل كبير خاصة بعد انتشار مواقع التسوق والأسواق الالكترونية، فإنه أصبح من المهم أن يكون لدى الأفراد القدرة على التعامل مع هذه المواقع. لذلك سنقوم بعرض بعض النصائح لمن يريدون الشراء عبر الانترنت، خاصة إذا لم يكن لديهم تجربة سابقة:

١. التجول في المواقع قبل الشراء للحصول على أفضل المنتجات والأسعار.

٢. الشراء من المواقع ذات السمعة الطيبة أو التي تعرفها، مع الإطلاع على شروط البيع والأسئلة المتكررة في الموقع

٣. أن يكون الشراء دائماً من المواقع المؤمنة والتي تستخدم بروتوكولات SET، SSL التي تحافظ على خصوصية بياناتك.

٤. تأكد من تفاصيل مشترياتك من حيث الكمية والقيمة، وكذلك من صحة بياناتك الشخصية قبل إرسال أمر الشراء.

٥. احتفظ بنسخة مطبوعة من أمر الشراء وكذلك نسخة على القرص الصلب في كل مرة تشتري فيها، حتى يتسنى لك الاستفسار عن بضاعتك لأي سبب أو إذا أردت استبدالها،

٦. لا تقم بإرسال تفاصيل بياناتك أو أرقام بطاقتك الإئتمانية عبر البريد الالكتروني أو غرف الدردشة.

٧. استعمل بطاقة ائتمانية واحدة فقط للشراء ليسهل عليك اكتشاف أي استعمال لها، مع القيام بمراجعة شهرية للكشف الخاص ببطاقة الائتمان.

مما تقدم نلاحظ أن التجارة الالكترونية لا يمكن أن تكون مجرد صرعة مؤقتة أو عابرة، ومما يدل على ذلك تأثيرها على مختلف القطاعات التجارية والعلمية وغيرها. ومن المتوقع أن يتسع مجال التجارة الالكترونية خاصة وأن هذا النوع من التجارة يفتح المجال أمام الشركات الصغيرة أن تنافس الشركات الكبيرة العريقة، وكذلك لأن التجارة الالكترونية استطاعت أن تحل أهم مشكلة تواجهها وهي الأمن والخصوصية، وذلك بطرق عدة منها:

• تشفير أرقام بطاقات الائتمان.

• ظهور النقود الالكترونية التي حققت حماية للمتسوقين عبر الانترنت. (والنقود الالكترونية e-money مصطلح يشير إلى الطرق الإلكترونية المختلفة التي تمكن الشخص من الدفع مقابل ما يشتريه من السلع و الخدمات والمعلومات بواسطة مجموعة من الأرقام التي تنقل من كمبيوتر إلى آخر، وتكون صادرة عن بنك معين، وتكافىء قيمة نقدية حقيقية، ويمكن استخدامها مرات عديدة).

• تطوير مجموعة من بروتوكولات الأمن مثل SSL و SET.

ويؤدي ظهور مثل هذه التقنيات والحلول إلى إزالة الكثير من المخاوف التي تراود البعض، وتبشر هذه المؤشرات بمستقبل مشرق للتجارة الإلكترونية.

مواقع تسوق عربية:

لا شك أن هناك الكثير من مواقع التسوق على شبكة الانترنت، ومن المواقع العربية المعروفة نستعرض:

www.nilecommerce.net

وهذا الموقع يوفر الأمن لعملية الشراء، ويقوم بعرض المنتجات وتصنيفها في مجموعات كما يظهر في الموقع.

ويستخدم بطاقات الائتمان المختلفة في تسديد ثمن المبيعات.

www.sindbadmall.com

ويقوم هذا الموقع بتصنيف السلع ضمن مجموعات

رئيسية: كتب، اسطوانات، كاسيت، فيديو، أطفال، إضافة إلى غيرها من المنتجات مع توضيح مواصفات السلع وأسعارها وأي معلومات تتعلق بالمنتج، إضافة إلى توفير الأمن عند التسوق.

ومن المواقع الشهيرة في مجال التسوق ويعتبر من أوائلها، موقع

www.neelwafurat.com

ويقوم بتصنيف المنتجات ضمن خمس مجموعات،

هي: كتب، موسيقى، برامج، أفلام وحلويات. مع توضيح تفاصيل المنتجات، والشركات المنتجة لها. وهذا الموقع يوفر الأمن عند التسوق، ونلاحظ الخصومات التي يعرضها.

ومن برامج التسوق الأخرى:

www.uaemall.com

www.lebanonshop.com

www.amazon.com

برنامج المايـــا

بقلم: م خالد عبد الرحمن

على الرغم من ان شهرة البرنامج فاقت الخيال و طافت الآفاق، وأذهلت إنجازاته الكثيرين، الا ان شهرته وا ستخداماته في عالمنا العربي مازالت في طور التكوين!!

وقد احتل البرنامج الصدارة وتربع على عرش برامج الجرافكس والتصميم والمونتاج، فهو برنامج الخيال العلمي والخدع السينمائية والمونتاج ، وبرنامج الألعاب الحاسوبية، انه البرنامج الأقوى والأضخم والأنجع في حقل المونتاج والمؤثرات السينمائية، ولا غرابة أن يكون أيضاً برنامج هوليود. فعلى سبيل المثال، لعب البرنامج دورا رياديا وفعالا في انتاج فيلم تايتنك وفيلم حرب النجوم والمومياء وغيرها. وقد تفوق بما يمتلكه من امكانيات ومقومات جعلت منه البرنامج الأول في عالم الجرافيك الرحيب. وليس بوسعنا في هذه العجالة ان نتطرق الى جميع امكانياته الا اننا سنتحدث عن بعضها:

• برنامج تصميم وتحريك الكائنات ثلاثية الأبعاد(3D). مع امكانية تحويلها الى رسومات ثنائية الأبعاد(2D) ناهيك عن سهولة التحكم في المجسمات ، وإجراء التعديلات عليها،لإنتاج مجسم آخر بملامح وصفات أخرى. ويمكن دمج المجسمات والتحكم في خلفيات الحركة والتأثير على كافة المؤثرات الصوتية والبصرية .

• يتكامل مع معظم برامج التصميم والجرافيك،حيث يسمح باستيراد وتصدير أغلب ملفات التصميم والجرافيك، وخصوصا الصور ثلاثية الأبعاد، التي تدخل معمل المايا وتخرج في قالب ابداعي جديد.

• يعتبر حجم المايا صغيراً نسبيا ، اذا ما قورن ببرامج الجرافكس الأخرى كالثريدي ماكس مثلا .وهو لا يحتاج الى رامات عملاقة او بريسسورات خارقة للعادة كما هو الحال في برامج المونتاج والسينما المعتادة. وبالنظر الى امكانياته الخارقة للعادة وادائه المميز يعتبر حجمه مناسباً ومتطلبات التعامل معه يسيرة وبيسطة نسبيا.

• يمكن بواسطته صنع كل على حدة كما أداة فعالة للتحكم صناعة الدعايات ثلاثية الابعاد

• ان مكتبة المايا غنية بالفورمات والنماذج الجاهزة وثمة إمكانية لتعديلها والاضافة عليها مما يكسب البرنامج مرونة في العمل وسرعة في الأداء. كما ان هذه المكتبة يتم تحديثها وتجديدها من إصدار إلى آخر. وفي كل مره تضيف ما هو جديد ومفيد.

• تأخذ لغة MEL وهي اختصار لثلاث كلمات Maya Embedded Language على عاتقها تعديل او اضافة او اتمام الرسومات التي لا يمكن اتمامها على أفضل وجه في برامج الرسم العادية، حيث تحتاج بعض الرسومات الى عمليات حسابية في غاية الدقة لتحديد الابعاد والمقاسات وشكل التغيرات.

ويعتبر برنامج المايا بيئة متكاملة ومعملا متحركا يضم المهندسين والفنيين والرسامين والمبرمجين وحتى الهواه. ويضم مقاسات وابعاداً واشكالاً هندسية كما يحتوي على جميع أدوات الرسم والإبداع. بالاضافة الى أنه يجعل الخيال العلمي واقعا ملموسا ويتحكم بشكل كامل في جميع المشاهد والتفاصيل الدقيقة.

أخبـار أون لايـن

إعداد/ مكتب المجد للصحافة - غزة خاص ب رقميات

فأرة «بشرية» جديدة لتصفح الإنترنت باستخدام الأنف

لم يعد «الماوس» و لوحة المفاتيح بمفردهما هما اللذان يمكنان المتصفح من التنقل بين صفحات الانترنت حيث طور المخترع ديمتري غورودنيتشي من معهد تكنولوجيا المعلومات في أوتاوا بكندا نظاما لتصفح الإنترنت يعتمد على حركة أنف المتصفح في توجيه المؤشر، مما يؤذن بانقضاء عصر استخدام اليدين في تصفح الإنترنت.

وقالت مجلة «نيو ساينتست» العلمية التي نقلت الخبر: ما على المستخدم إلا أن يغمز بعينه اليمنى كي ينقر الزر الأيمن للفأرة أو بعينه اليسرى كي ينقر الزر الأيسر.

ويتوقع المخترع أن يسهل التحكم في تحريك الماوس من خلال حركة الأنف استخدام ذوي الإعاقات لأجهزة الكمبيوتر وأن يلقى استحسانا من هواة ألعاب الفيديو .

وقالت المجلة: هذه التكنولوجيا تعمل بالتناسق مع كاميرا كمبيوتر رقمي. ومع بداية جلسة تصفح الإنترنت، تلتقط الكاميرا صورة لوجه المستخدم مع التركيز على طرف الأنف كنقطة توجيه موضحة انه اختار الأنف » لأنه أسهل في رصد حركته من بقية أجزاء الوجه».

وتقوم تلك التكنولوجيا بتحريك المؤشر وفقا لمسار الأنف مع تحرك الرأس من جانب إلى آخر. وفي الوقت نفسه يقوم برنامج رصد الحركة بالتركيز على حركة العين، إذ أن غمزتين من العين هما بمثابة أمر تشغيل للنظام.

الفيروس وصل إلى الهواتف المحمولة.....!!!

تلقت شركات مكافحة الفيروسات أول فيروس كمبيوتر ينتشر بالهواتف المحمولة عبر " دودة " غير ضارة إلا إنها تعرض الهواتف المحمولة لخطر الإصابة بالفيروسات.

وتصيب الدودة، التي تعرف باسم "كابير" الهواتف المحمولة والأجهزة التي تعمل بنظام تشغيل سيمبيان. وانقسم رأي شركات مكافحة الفيروسات حول ما إذا كان الفيروس سيفتح الباب أمام فيروسات مشابهة حيث يقول جراهام كلولي، استشاري التكنولوجيا في الفيروس تطور كبير ولكنه غير يصيب الفيروس الهاتف تظهر ويقوم بالبحث عن أجهزة أخرى ويرى كلولي أن هذا الفيروس مستخدمي الهواتف خاصة الإلكتروني كما يعتمد على وجود لكي يعمل.

شركة سوفوس الأمريكية: إن هذا متميز من الناحية الفنية وعندما على الشاشة كلمة «كاريب»، لإصابتها.

مثير لكنه لا يستحق إثارة مخاوف وأن الفيروس ينتقل عبر القلم نفس التكنولوجيا في الهاتف الآخر

ويرى مات بيرسي مدير شركة إف سكيور في بريطانيا أنه يمكن أن يؤدي فيروس ضار إلى مسح أرقام الهواتف والبيانات المخزنة على الجهاز وإرسال رسائل منه.

ويضيف: «يجب أن يُؤخذ هذا الأمر بجدية عندما يتعلق الأمر بأجهزة الكومبيوتر بحيث يقوم المستخدمون بتحميل برامج حماية من على شبكة الانترنت.

ولكن الكثير من شركات مكافحة الفيروسات لا تعتقد إن المستقبل القريب سيشهد ظهور الكثير من فيروسات الهواتف المحمولة.

ويتوقع أن يكون برنامج تشغيل ويندوز هو الهدف القادم لمصممي الفيروسات.

خدمة «غوغل» تدخل عالم المكتبات

اتجهت بطاقات الفهرسة القديمة المستخدمة في المكتبات إلى اتخاذ شكل جديد في الفضاء الإلكتروني مع إعلان » غوغل » ومكتبات أربع جامعات بالإضافة إلى مدينة نيويورك عن شراكة بينها فيما يتعلق بإمكانية توفير الكتب على الإنترنت أمام الباحثين والدارسين.

و كانت مكتبتا جامعة ميتشيغان وستانفورد الوحيدتين اللتين وافقتا على إجراء شركة غوغل لمسح ضوئي لكافة الكتب المتوافرة لديهما وتحميلها على موقع مكتبة غوغل في الفضاء الإلكتروني، غير أنه من الواضح أن مكتبات أخرى في طريقها إلى الموافقة على ذلك قريباً.

وقال لاري بيج، رئيس منتجات غوغل: «حتى قبل أن نبدأ بفكرة غوغل، كنا نحلم بتوفير قدر هائل من المعلومات المتاحة في المكتبات لغايات البحث والدراسة عبر الإنترنت.»

وقالت مصادر في غوغل: إن جهاز المسح الضوئي المستخدم في تصوير الكتب تم تطويره في مقر الشركة وهو غير

متوفر للأغراض التجارية، ورفضت الشركة الإفصاح عن الجهاز المطور، غير أن ناطق باسم جامعة هارفارد أفاد بأن المقيّمين في الجامعة يعتقدون أن جهاز المسح في غوغل أكثر تطوراً وأسرع كثيرا من الأجهزة المستخدمة اليوم.

وقالت الناطقة باسم مكتبة مدينة نيويورك، نانسي دونر لـCNN إن الصفقة حول هذا الأمر مستمرة منذ عدة شهور مضت، ولا يتابع هذا الموضوع من المكتبة سوى عدد محدود من الموظفين.

وسوف يوفر مشروع المكتبة عدداً هائلاً من الكتب والمخطوطات النادرة لمن يرغب عبر الإنترنت.

من جهتها توفر جامعة هارفارد إمكانية النفاذ إلى نحو ٤٠ ألف كتاب تم اختيارها وفق برنامج محدد.

وفيما يتعلق بالكتب التي تخضع لبنود حماية الملكية الفكرية، فسوف توفر غوغل مقتطفات منها، مع إشارة إلى دار النشر أو المكتبة التي يمكن الحصول على الكتب منها.

وتنفي الناطقة باسم المكتبة إمكانية الحد من رواد المكتبات عند إطلاق المشروع، وقالت إن مثل هذا القول انتشر مع انطلاق الإنترنت أمام الخدمة التجارية، غير أن الوضع كان على العكس تماماً حيث تضاعف عدد رواد المكتبات متوقعة أن يزداد دور المكتبات أهمية بعد إطلاق المشروع، وبخاصة فيما يتعلق بتنظيم المعلومات ومساعدة الناس في العثور عليها.

الأردن يطلق أول مشروع للحكومة الإلكترونية

أطلق الأردن أول مشروع لبرنامج الحكومة الإكترونية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والشركات وتسهيل عملية دفع ضريبة الدخل.

وقال رئيس الوزراء بالوكالة الدكتور مروان المعشر خلال حفل إطلاق المشروع: إن برنامج الحكومة الالكترونية يعد جزءا رئيسيا من عملية تطوير وإصلاح القطاع العام بهدف تحسين الإجراءات وتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة الثقة بالإجراءات الحكومية.

وذكرت وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ناديا السعيد في تصريحات لوكالة الأنباء الأردنية « البترا» أن برنامج الحكومة الالكترونية معني بشكل أساسي بتطوير الأداء وزيادة الكفاءة والشفافية في الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة من الحكومة وبتوفير وسائل متعددة للحصول على الخدمات بشكل شخصي أو عن طريق التكنولوجيا مع توفير محطات تقديم الخدمة وخدمة الجمهور في المحافظات وفي أماكن تواجد المواطنين مؤكدة أن التكنولوجيا ماهي إلا وسيلة تساهم في تحقيق هذا الهدف.

وسيمكن المشروع الجديد المكلفين بضريبة الدخل من خلال الخدمة الإلكترونية التي تم توفيرها على الموقع الإلكتروني لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات من الحصول على المعلومات والاستفادة من الخدمات عن طريق إدخال اسم المستخدم والرقم السري الذي يمكن الحصول عليه عند مراجعة الدائرة لمرة واحدة فقط.

ويستطيع المستخدم بعدها تعديل معلوماته الشخصية مباشرة بشكل الكتروني والاستفسار عن الأرصدة المستحقة والمقسطة وتقديم كشوف التقدير الذاتي ودفع ضريبة الدخل المستحقة إلكترونيا سواء أراد المستخدم دفع المبلغ كاملا أو على عدة دفعات.

كما يمكنه الحصول على سند دفع إلكتروني عن طريق خدمة الدفع الإلكتروني التي يوفرها الموقع لمستخدميه حاليا عبر بنك الإسكان للتجارة والتمويل والتي سيتم توفيرها في المستقبل القريب عبر البنك الأردني الكويتي حيث تم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك وبنوك أخرى لاحقاً.

وأكدت السعيد أن جميع المعلومات التي يتم تقديمها عبر الإنترنت يتم التعامل معها بسرية تامة وأمان حيث تم تزويد الشبكة بأحدث التقنيات والبرامج الأمنية المخصصة لحماية البيانات ومنع الاختراقات الأمنية على الشبكة.

وقالت: إن العمل يجري حاليا على إطلاق مشروعات برنامج الحكومة الالكترونية الأخرى في دائرة الأراضي والمساحة ودائرة الترخيص والسائقين ومؤسسة تشجيع الاستثمار ودائرة الإقامة والحدود.

رسائل الجوال القصيرة عبر الإنترنت

بقلم: م خالد عبد الرحمن

كثيرا ما تطالعنا شركات البرمجة وتكنولوجيا المعلومات بأنها ببرامج تقنية جديدة لمكافحة رسائل البريد الإلكتروني غير المرغوب فيها (رسائل الاعلانات المزعجة). وكل يوم نسمع عن جديد بهذا الخصوص، لكن الرسائل مازالت تتدفق الى بريد المستخدم بدون رقيب أو حسيب والشي اللافت للنظر هو انتقال هذه الحمى الى المحمول، حيث يبدأ المستخدم يشكو من كثرة رسائل الشركات، والاعلانات التي تصله عبر المحمول. لذلك لا بد من الإنتباه إلى عبارات متداولة على الشبكة المعلوماتية مثل رسائل جوال مجانا «أو سجل واحصل على رسائل المحمول مجانا» وغيرها. و هنا لابد أن نتساءل ما الذي يدفع هذه المواقع العربية والعالمية إلى التسابق لتقديم هذه الخدمات المجانية؟

لن نتطرق في هذا الصدد الى شركات البرمجة وبرامج خدمات الرسائل عبر الإنترنت ولكننا نحذر المستخدم العادي من بعض المواقع خاصة وأن بعضها يطالبك ان تدخل رقم المحمول الخاص بك لتتم عملية التسجيل، ويبعث لك كلمة السر على محمولك الخاص ،وبهذه الطريقة سوف يغرق محمولك وهو يستقبل رسائل الدعاية والإعلان التي تقلق راحتك وتكدر صفوك.

من هنا علينا أن نحذر ونحن نُقدم على التسجيل فمقابل هذه الخدمة قد تجد نفسك في وضع تعاني فيه من ألوان وأصناف الدعاية الإعلانية.

وهذا يتطلب قراءة بنود إتفاقية التسجيل بشكل جيد.

مواقع تنزيل البرامج على الإنترنت

بقلم: ايمان القمحاوي

إن التطور المستمر والازدياد المتسارع لصناعة البرمجيات يضع مستخدم الحاسوب - خاصة الطلاب في المراحل المختلفة - في حيرة من أمرهم من كثرة البرامج المعروضة أمامهم، والإصدارات المتعددة والمتنوعة لبرمجيات لها نفس الاستخدامات، خاصة البرامج الخدمية التي تعنى بتقديم خدمات معينة تسهل العمل على الحاسوب مثل برامج تسريع التصفح وتنزيل البرامج.

ومع أنه من غير الممكن شراء جميع البرمجيات للتعرف عليها والمفاضلة بينها، لأن ذلك يحتاج إلى ميزانية ضخمة، إلا أن العديد من هذه البرامج يمكن أن لا يفي بالغرض.

وعليه لا بد من إيجاد طريقة تمكننا من الإطلاع على أحدث الإصدارات وأشهر البرمجيات لتحديد ما يناسبنا منها. من هنا تظهر أهمية المواقع التي تعرض لنا أحدث البرمجيات لإستدعائها وإنزالها على أجهزة الحواسيب الخاصة بنا، و من ثم تجريبها واختبار مدى ملاءمتها لما نتوقعه منها .

إن شبكة الانترنت مليئة بمثل هذه المواقع التي تقدم لنا خدمة تنزيل البرامج من شبكة الانترنت إلى أجهزتنا، وهذه البرامج نوعان:

برامج مجانية حيث يتم تحديد إصدارات معينة من البرامج لاستدعائها واستخدامها بدون مقابل والاستفادة منها وشراء نسخ متطورة منها مستقبلاً، والنوع الآخر غير مجاني حيث يسمح باستدعاء برامج معينة فقط لمدة ٣٠ يوماً للتعرف عليها واختبارها حتى إذا ما رأى المستخدم أنها حققت الغرض الذي يريده منها عندئذ يمكنه شراء نسخة منها.

ولكن استدعاء البرامج من شبكة الانترنت لا يخلو من الأخطار لذا فإنه علينا اختيار المواقع الآمنة التي تضمن لنا استدعاء البرامج التي نريد بأمان. وفيما يلي بعض المواقع الموثوق بها والتي تقوم بعرض الجديد من البرامج والتطبيقات والخدمات، وتقدم آخر الأخبار التقنية وأخبار الكمبيوتر والانترنت، إضافة إلى خدمة استدعاء البرامج.

١- موقع داون لود Download

هذا الموقع تشغله شركة CNET، وهو من أشهر مواقع الاستدعاء، ويقدم آلاف البرامج الخدمية مع شرح عن هذه البرمجيات والشركات المنتجة لها، ويشمل ثلاثة أقسام: البرمجيات، والألعاب والموسيقى.

إن الصفحة الرئيسية هي صفحة البرمجيات، وحتى تبدأ بالبحث عليك تحديد نوع البحث الذي نريد، هل هو في برمجيات تخص ويندوز،أو في القسم الخاص بالاستدعاءات، أو في موقع CNET ، أو في الويب. ومن ثم تقوم بكتابة اسم البرمجية التي تريد أوجزء منها ليقوم الموقع بالبحث عنها وإحضار جميع النتائج المطابقة.

ويقوم الموقع أيضاً بعرض أحدث البرامج الجاهزة للاستدعاء وهي متجددة باستمرار.

وبالإمكان الاستدعاء حسب المواضيع التي نرغب في الحصول عليها. فمثلاً عند اختيار مجموعة الانترنت يتم عرض الفئات التابعة لها، وتفاصيل عنها مثل حجم الملف، والأنظمة المشغلة له، واذا كان مجانياً أو تجريبياً وسعره وأي معلومات اضافية.

ويتم البحث في باقي الأقسام بنفس الطريقة.

عنوان الموقع: www.download.com

٢- زد نت ZDNet

هذا الموقع أيضاً من المواقع الشائعة الاستعمال في جلب البرامج، وهو مقسم بنفس طريقة الموقع السابق، حيث يتم تحديد فئة البحث المراد استخدامه - ويندوز- الاستدعاءات-ZNET-الويب.

أو يمكن اختيار مجموعة معينة للبحث فيها من ضمن الفئات والمجموعات المعروضة في الموقع:أعمال،أدوات تصميم، تطوير برامج ومواقع، انترنت.

كما يقوم الموقع أيضاً بعرض أحدث الاستدعاءات والبرامج المتوفرة حالياً.

وعند عرض نتائج البحث يتم توضيح تفاصيل عن كل البرمجيات التي تم العثور عليها.

عنوان الموقع:

www.znet.com/downloads

٣- جمبو jumbo

وهذا الموقع لايقل أهمية عن سابقيه، ويحتوي على مجموعة كبيرة و متنوعة من البرامج .

وهو يقسم الاستدعاءات الى ثلاثة أقسام: الكمبيوتر الشخصي والماكنتوش ونظام لينكس، حيث يمكن

اختيار احدها ومن ثم الاطلاع على البرمجيات الخاصة بكل قسم.

ويقوم هذا الموقع أيضاً بعرض أحدث الاستدعاءات، مع شرح بسيط عنها. كما ويقوم بعرض الاستدعاءات ضمن مجموعات: برامج محادثة، اعمال، تطوير،انترنت، العاب وغيرها. وعند اختيار أحدها يتم عرض البرامج التابعة للمجموعة واختيار احدها ومن ثم يتم عرض المعلومات الخاصة بها مثل سنة الاصدار، الشركة المنتجة، حجم الملف المستدعى وغيرها.

عنوان الموقع: www.jumbo.com

٤- itprodownloads

هذا الموقع يمكنك من اختيار الجهاز أو النظام الذي تود استدعاء البرامج اليه: ويندوز، ماكنتوش،لينكس/يونكس، أو الأجهزة الكفية.

كما يقوم الموقع بعرض احدث الاستدعاءات مع شرح واف عنها، ويقوم بعرض قائمة لأكثر الاستدعاءات تداولاً. أيضاً يتم تصنيف هذه الاستدعاءات المتوفرة ضمن مجموعات مصنفة حسب المواضيع: ملتميديا، تعليم، ترفيه، ألعاب أدوات تطوير وغيرها.

عنوان الموقع: http://itprodownloads.com

وهناك أيضاً مواقع اخرى عديدة تقدم مجموعة كبيرة من البرامج لمختلف أنواع الأجهزة والأنظمة الحاسوبية، منها:

www.tucows.com
www.freedownloadscenter.com
www.pcworld.com/downloads
www.microsoft.com/downloads

أجهزة «لايف بوك إي 8020» تتبع حزمة من التقنيات المتطورة التي تلبي الإحتياجات النوعية المتزايدة للمتخصصين في قطاع مؤسسات الأعمال كبيرة الحجم

دبي خاص بـ رقميات

طرحت «فوجيتسو سيمنز كمبيوترز»، الشركة العالمية الرائدة في قطاع توفير حلول تكنولوجيا المعلومات، مؤخراً مجموعة متطورة من أجهزة الكمبيوتر المفكرة «لايف بوك إي ٨٠٢٠» (LIFEBOOK E٨٠٢٠) في أسواق منطقة الشرق الأوسط. وجاء ذلك بالتزامن مع الإعلان عن إطلاق «إنتل» لتقنية «سنترينو» (Intel Centrino) الجديدة المعروفة اصطلاحاً باسم «سونوما» (Sonoma) إلى جانب حزمة الشرائح الإلكترونية «انتل ٩١٥» (Intel 915 chipset).

وتستهدف هذه المجموعة المتطورة من أجهزة الكمبيوتر المفكرة قطاع المستخدمين المتخصصين الذين يتطلعون للحصول على أنظمة تكنولوجية تجمع بين الفعالية ومرونة الإستخدام.

ولمواكبة الإحتياجات النوعية المتزايدة لقطاع مؤسسات الأعمال كبيرة الحجم، تتبنى أجهزة «لايف بوك إي ٨٠٢٠» الخصائص المتطورة لتقنيات «إنتل» الجديدة فضلاً عن حزمة متكاملة من حلول التوصيل التقليدية ومخرج للتوصيل ببطاقات الكمبيوتر ومخرج منفصل للتوصيل بالبطاقات الإلكترونية.

وتدعم أجهزة «لايف بوك إي ٨٠٢٠» كافة المكونات والملحقات التكنولوجية الحالية والمستقبلية. وتتضمن هذه المنتجات بطاقة رسوميات «إيه. تي. آي موبيلتي راديون إكس ٦٠٠» (ATI MOBILITY RADEON X٦٠٠) وشاشة «تي. أف. تي- أس. أكس. جي. إيه+» (TFT SXGA+) بحجم ١٥,١ بوصة.

وقالت سوزان ليفتسكي، مديرة تسويق المنتجات في شركة «فوجيتسو سيمنز كمبيوترز»: «تتميز أجهزة «لايف بوك إي ٨٠٢٠» ببنية تقوم على الوحدات المنفصلة القابلة للتعديل، الأمر الذي يسمح لنا بتعديلها بسهولة لتتلاءم مع الإحتياجات النوعية للمستهلكين في منطقة الشرق الأوسط. واستناداً إلى هذه الخاصية، يمكن تركيب محركات إضافية مثل محرك نسخ أقراص «دي. في. دي» (DVD burner) أو بطارية ثانية أو محرك قرص صلب ضمن مخرج الوحدة القابلة للتعديل».

وأضافت ليفتسكي: "تساهم عملية المكاملة بين تقنيات حزمة شرائح «إنتل 915 بي. أم» 915PM Chipset والبنية الهيكلية Intel لمنتجات "لايف بوك إي ٨٠٢٠» في تعزيز الخصائص التقنية والوظائف الفريدة لمجموعة منتجاتنا من أجهزة الكمبيوتر المفكرة من الفئة «إي» لجهة مستويات أدائها العالية وتضمنها لخيارات توصيل متعددة».

وتكفل أجهزة الكمبيوتر المفكرة الجديدة الحصول على أعلى مستويات الحماية للإتصالات ومنع محاولات الإستخدام غير المرخص. وتتضمن لوحة الأمن في هذه المنتجات خمسة أزرار تستخدم لإدخال رمز الحماية الذي يتم طلبه عند بدء تشغيل النظام. وعلاوة على ذلك، يمكن الاستفادة من هذه الأزرار كمفاتيح للتشغيل السريع لتسهيل الوصول إلى وظائف أو تطبيقات محددة.

وفي حين يكفل رمز المرور المزدوج تأمين النظام وإعدادات (BIOS) من عمليات الوصول غير المرخص، يستطيع المستخدم تعيين كلمة مرور إضافية لحماية محتويات القرص الصلب. وتتضمن أجهزة «لايف بوك إي ٨٠٢٠» محول للتحكم في البطاقات الإلكترونية (Smart card) والمدمج ضمن مخرج بطاقات الكمبيوتر، حيث أنه يسمح باستخدام مختلف البطاقات الإلكترونية بسهولة. وعلاوة على ذلك، تضمن «وحدة المنصة الموثوقة» (Trusted Platform Module) منع عمليات الوصول غير المشروع للبيانات.

وتتمتع أجهزة «لايف بوك إي ٨٠٢٠» بهيكل مصنوع من الماغنسيوم يؤمن النظام والبيانات من الأضرار المادية التي قد تتعرض لها خلال الاستخدام اليومي. وعلاوة على ذلك، تتضمن أجهزة «لايف بوك إي ٨٠٢٠» وحدة إغلاق «كينسينجتون» (Kensington) لتوفير حماية إضافية للنظام.

وتتميز المنتجات الجديدة بمرونة إدارتها من خلال حلول «ديسك فيو كلاينت مانيجمينت» (DeskView client management) التي تساهم في تسهيل عملية صيانتها وإدارتها. وتساعد هذه الحلول في زيادة معدل توافر النظام إلى جانب تقليص النفقات التشغيلية.

وتغطي حلول «ديسك فيو» أيضاً حزمة واسعة من الوظائف مثل رصد المكونات وإدارة إعدادات (BIOS) وتنويهات النظام. وتأتي هذه الحلول ضمن العبوة القياسية من أجهزة «لايف بوك إي ٨٠٢٠».

ومن جهة أخرى، يستطيع المستخدمون الإستفادة من مجموعة من الحلول الإختيارية مثل «مانيج آي. تي سويت ميجريشن» (ManageITSuite Migration) و«مانيج آي. تي سويت كرنترولنج» (ManageITSuite Controlling)، وذلك لنقل أنظمة التشغيل وإعداد البرامج الخاصة بالتطبيقات عن بعد وعمليات تخزين المكونات الصلبة والبرامج المعلوماتية ضمن شبكات مختلفة إضافة إلى إدارة تراخيص النظم.

وتعتبر سهولة الإستخدام والصوت الهادىء من الخصائص التقنية العديدة التي تميز الفئة «إي» من أجهزة الكمبيوتر المفكرة «لايف بوك». وتم تطوير هذه الأنظمة في ضوء معايير تكفل مرونة وراحة الاستخدام. كما أنها مزودة بشاشة ذات معدل إضاءة مرتفع ولوحة مفاتيح كبيرة الحجم.

وتسمح وحدة المحول «بورت ريبليكيتور» (Port Replicator) بتوصيل أجهزة «لايف بوك إي ٨٠٢٠» بمختلف الأجهزة الإلكترونية الملحقة بسهولة. ويتوافق كل من مزود الطاقة ومحول «بورت ريبليكيتور» في المنتجات الجديدة مع الوحدات المعتمدة في الطرازات «لايف بوك إي ٨٠١٠» و«لايف بوك أس ٧٠١٠». وتكتسب هذه الخاصية أهمية كبيرة عند استخدام طرازات مختلفة من أجهزة «لايف بوك» داخل مكتب واحد.

وأضافت ليفتسكي: «من المقرر طرح الدفعات الأولى من أجهزة «لايف بوك إي ٨٠٢٠» التي تعتمد حزمة الشرائح الإلكترونية «انتل ٩١٥ بي. أم» بنهاية شهر فبراير/شباط الجاري، في حين ستكون الأجهزة التي تتبنى شرائح «انتل ٩١٥ جي. أم» وبطاقة رسوميات مدمجة «انتل جرافيكس ميديا آكسليراتور ٩٠٠» (Intel Graphics Media Accelerator) بشاشة عرض «تي. أف. تي- أكس . جي. إيه» (TFT-XGA) بحجم ١٥,١ بوصة أو شاشة عرض «تي. أف. تي- أس. أكس. جي. إيه+» (TFT-SXGA+) بحجم ١٥,١ بوصة متاحة في الأسواق خلال شهر مايو/آيار المقبل».

(Integrated Lights-Out iLO)

تحكم عن بعد بواسطة ضابط تحكم وضبط

• استعراض عام

مُعالج ميكرو مُبيّت على لوحة الأم لخادمات HP ProLiant يتيح لمدير النظام تنفيذ تشكيلة واسعة من مهام الإدارة والتحكم عن بعد للخادمات بواسطة متصفح معياري على بنية اتصالات معيارية.

• مميزات معيارية
• جاهز للإستعمال حتى عندما يكون الخادم مطفأ (Processor Always-on)
• دعم أنظمة تشغيل متنوعة
• تنفيذ كل العمليات الإدارية دون علاقة بنظام التشغيل
• واجهة وحماية معلومات
• وصول بواسطة متصفح معياري
• وصول مشفر ومحمي SSL
• وصول بواسطة إسم مستخدم وكلمة مرور
• إمكانية دمج إدارة المستخدمين مع نظام التشغيل
• دعم بـ Command-line
• إمكانية الفصل فيزيائيا بمستوى اتصالات بين نظام التشغيل وبين iLO

• تحكم بمزود الطاقة
• المقدرة على تنفيذ عمليات إطفاء، تشغيل وبدء تشغيل دون علاقة بوضع نظام التشغيل.
• السيطرة
• سيطرة نص بمستوى لوحة تحكم عن بعد على الخادم إبتداء من مرحلة بدء التشغيل لتشخيص ومعالجة مشاكل عند فتح الخادم.
• إدارة مفكرة تسجيل
• تسجيل وعرض دخول وخروج مستخدمين.
• تطبيق وعرض دخول غير مرخص.
• تسجيل وعرض العمليات التي نفذت على الخادم.
• عرض سجل مشاكل الأجهزة.
• رصد الأجهزة
• رصد الأجهزة
• إمكانية إرسال إنذارات SNMP إلى نظام تحكم وضبط مركزي.
• دمج مع أنظمة تحكم وضبط
• تشخيص المركب بواسطة أنظمة إدارة وتشغيله من نظام التحكم والضبط
• تكامل مع نظام Systems Insight Manager
• تكامل مع نظام Rapid Deployment Pack
• إمكانية تنفيذ عمليات بواسطة Command-line
• دمج مع نظام HP BladeSystem
• مركب مبيت لتركيب خادمات حادة عن بعد
• يشمل كل الخواص الموصوفة أدناه في iLO advance pack
• عرض Rack view لعرض كل الخادمات الحادة في الخزانة، إمكانية إدارة بصورة نظامية
• عرض استهلاك الطاقة

• إمكانيات توسيع (مع رخصة) - iLO Advance pack
• سيطرة رسومية
• سيطرة على شاشة رسومية
• مركب Terminal Services Pass-Through يتيح سيطرة مع إنجازات عالية بنظام التشغيل Microsoft Windows
• Virtual Media
• وصل سواقة CD/DVD أو ملف ISO عن بعد لبدء التشغيل، تنصيبات من CD عن بعد
• وصل سواقة أقراص مرنة عن بعد

• خادمات HP BladeSystem تشمل هذه المركبات دون حاجة لشراء رخصة

hp invent

"ويسترن ديجيتال" تكشف عن خططها لتطوير عملياتها في قطاع أقراص التخزين الصلبة صغيرة الحجم

دبي خاص بـ رقميات

كشفت "ويسترن ديجيتال" (WD)، الشركة العالمية الرائدة في تصنيع الأقراص الصلبة، مؤخراً عن خططها الجديدة لتعزيز عملياتها في قطاع أقراص التخزين صغيرة الحجم وذلك من خلال إطلاقها لمجموعة الأقراص الصلبة بحجم ١ بوصة. وتندرج هذه الخطوة ضمن جهود الشركة الرامية إلى تلبية الطلب المتزايد للحصول على هذا النوع من أقراص التخزين من قبل مستخدمي الأجهزة الرقمية المحمولة.

ويتزايد اعتماد مستخدمي التطبيقات الترفيهية الحديثة والتي يأتي من بينها مشغلات "أم. بي ٣" (MP٣) الصوتية وأجهزة المساعد الرقمي الشخصي والكاميرات الثابتة الرقمية وأجهزة الفيديو الرقمية على الأقراص الصلبة بحجم ١ بوصة.

وتحظى المنتجات التي تعتمد على أحدث التقنيات المبتكرة في مجال التخزين المغناطيسي مثل الأقراص الصلبة بحجم١ بوصة بمعدلات طلب عالية في أسواق تكنولوجيا المعلومات التي تشهد العديد من التطورات المتلاحقة والتي يزداد فيها التوجه لتبني أجهزة الفيديو الرقمية والكاميرات الثابتة وأجهزة الهواتف النقالة بصورة كبيرة.

وقال حفيظ خواجة، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا في شركة «ويسترن ديجيتال»: «ساهمت التطبيقات الترفيهية المحمولة في تعزيز التوجه لاقتناء أقراص التخزين الصلبة التي تتميز بحجمها الذي يقل عن ٢،٥ بوصة. وفي ضوء تنامي الإقبال على شراء الأجهزة الرقمية المحمولة المخصصة للأغراض الترفيهية، نتوقع اعتماد العديد من هذه الأجهزة على أقراص التخزين الصلبة بحجم ١ بوصة».

وأضاف خواجة: «تشير التوقعات الحالية إلى أن أغلب الهواتف النقالة ستعتمد على الأقراص الصلبة بحجم ١ بوصة خلال السنوات القليلة المقبلة. وتأتي خطوة تطوير عملياتنا في قطاع أقراص التخزين صغيرة الحجم كجزء من استراتيجية محكمة التخطيط ترمي إلى تعزيز موقعنا الرائد في مجال توفير أحدث تقنيات تخزين البيانات لتلبية احتياجات قطاع الأجهزة الترفيهية الرقمية المحمولة».

وتتميز الأقراص الصلبة ذات حجم ١ بوصة بسرعة دوران ٣،٦٠٠ دورة في الدقيقة وبسعات تخزينية عالية تصل إلى ٦ جيجا بايت. وستتوفر مع هذه الأجهزة الجديدة الواجهة القياسية «سي. أف ٢» (CF II)، مما يتيح إمكانية ملاءمتها مع ملايين الأجهزة الرقمية المتوفرة حالياً والتي تتوافق مع بطاقات «سي. أف ١١» (CFII) إضافة إلى سهولة مكاملتها مع المنتجات التي سيتم طرحها مستقبلاً.

وتعتمد أقراص التخزين بحجم ١ بوصة على تقنية «ويسترن ديجيتال "المقاومة للحذف" (anti-skip technology) والتي تدعم خاصية الاستماع إلى الشرائط الصوتية أو الفيديوية بعد تسجيلها من دون توقف. كما تتلاءم هذه الأقراص مع التقنيات المتقدمة لإدارة الطاقة من «ويسترن ديجيتال»، الأمر الذي يسمح بإطالة العمر التشغيلي للبطارية.

وقال توم ماكدورمان، نائب الرئيس ومدير عام مجموعة «ويسترن ديجيتال» للترفيه: «هدفنا من خلال دخولنا إلى قطاع الأقراص الصلبة التي يقل حجمها عن ٢،٥ بوصة يتمثل في الاستجابة لاحتياجات عملائنا المتزايدة للحصول على هذا النوع من الأقراص.

كما نطمح إلى توسعة مكانتنا في كافة الأسواق الدولية وذلك من خلال استغلال فرصة تحقيقنا لعوائد كبيرة من جراء خطوة دخولنا لهذا القطاع».

وأشار ماكدورمان: «يتطلب قطاع الأقراص الصلبة التي يقل حجمها عن ٢،٥ بوصة توفير كميات كبيرة من هذه الأقراص وبجودة وإعتمادية عاليتين. وبفضل المكانة الهامة التي نجحنا في تحقيقها في مجال توفير أجود المنتجات التي تتميز بكفاءتها العالية، نثق بقدرتنا على الوفاء بمتطلبات العملاء الحاليين والجدد في هذا القطاع».

ساعة فوسيل الأكثر ذكاء توفر خيارات خدمية تفوق التوقعات

ساعة ذكية، هكذا يمكن أن نطلق عليها منذ الوهلة الأولى، تُخبرك الكثير الكثير وليس مجرد الوقت فقط، وتعرض لك الأخبار وتقارير عن الطقس وتزودك بمعلومات عن البورصة وتُنبئُك بأوقات عرض الأفلام ناهيك عن استقبال رسائل عبر خدمة مايكروسوفت إم إس إن المباشرة التي تستخدم إشارات بث إف إم عبر الراديو لنقل المعلومات.

وبالرغم من أن ساعة FX ٥٠٠٣ قد يصل سعرها إلى ١٩٩ دولاراً، إلا أنها بهذا الطراز الجديد لساعة فوسيل تتفوق على سابقاتها. فهي ما تزال أصغر حجماً من أي قطعة أخرى مماثلة وفيها مواصفات لا تتوفر لدى منافساتها.

ولعل الخدمة المشار إليها في هذه الساعة تم إجراء تحسينات عليها بحيث أصبحت دون رسوم إضافية تعرض أخبار رئيسية ومعلومات عن الطقس. ومقابل ٤٠ دولاراً في السنة فإن خدمة MSN Direct سوف تبث أخبارا ومعلومات عن البورصة وأوقات عرض الأفلام وأكثر من ذلك بكثير.

وشاشة العرض في ساعة فوسيل بطرازها الجديد لا تتجاوز إنشاً واحداً مربعاً، ومع ذلك لا يجد صاحبها صعوبة في قراءة العناوين الرئيسية للأخبار.

وإذا ما أضاف المرء عشرين دولاراً أخرى في السنة، فسوف تتضمن MSN Direct خدمة المسنجر. عندئذ يمكنك استقبال رسائل بشكل متواصل من أي شخص له علاقة بك.

وجدير بالذكر أن Fossil Watch جرى عليها تحسينات منذ طرح الموديل الأول لها، وهي ذات بطارية طويلة الأجل إضافة إلى المزيد من الخيارات الخدمية الأخرى.

IPOD من إنتاج أبل / يتيح لك متعة المشاهدة

إن حمل حقيبة مليئة بالصور أصبح شيئاً من الماضي. حيث أن IPOD Photo من أبل يجعل النظر إلى صورك الأكثر جاذبية أمراً سهلاً وممتعاً في نفس الوقت خاصة إذا ترافق ذلك مع سماع الألحان المحببة إلى قلبك.

و (IPOD Photo) له موديلان. فنسخة ٤٠GB مثلاً تكلف ٥٠٠ دولار بزيادة قدرها ١٠٠ دولار عن نسخة GB٤٠IPOD Plain-Vanilla. غير أن ٦٠GB من نسخة IPOD Photo يصل سعرها حوالي ٦٠٠ دولار.

هذه النسخة هي الأولى من خط إنتاج أبل لأجهزة التشغيل الرقمية بشاشات ملونة. ويعرض هذا الجهاز الذي يصل حجم شاشته إنشين صوراً من ألبومك الخاص على صوت الموسيقى التي تختارها. حيث يتم تحميل الصور في نفس الوقت الذي تُحمل فيه الموسيقى عبر برنامج I Tunes ٤،٧. ويمكنك اختيار الصور التي تريد إذا لم تكن ترغب في رؤية الألبوم كاملاً من خلال عملية تحريك شريحة العرض يدوياً. فالقائمة التي تتضمن شريحة العرض تتيح لك تحديد وقت العرض ضمن أشياء أخرى من بينها قائمة بالألحان المرافقة.

وعلاوة على ذلك يتيح لك كابل يتضمن الجهاز خيارات عبر وصلة بجهاز التلفزيون للحصول على شاشة عرض كبيرة.

وقد سعت أبل إلى إجراء تحسينات على حياة البطارية لتعمل فترة أطول، حيث أصبح بالإمكان الإستمتاع بمشاهدة الصور والإستماع إلى الموسيقى طوال ٤١ ساعة دون حاجة إلى شحن البطارية.

أثار موجة استياء في أوساط الشركات

مشروع الإنترنت بدون اشتراك: تكاليف أقل وخلافات أكثر!!

غزة - تحقيق / محسن الإفرنجي:

- شركات الانترنت: مطلبنا تحول إلى كارثة!
- شركة الاتصالات: حجم الإستخدام تضاعف خلال شهرين ليصل إلى 2 مليون دقيقة
- بيتا: الفكرة رائعة لكن شركات الإنترنت ليست مجرد مسوّق لشركة الإتصالات
- المجلس التشريعي: ليس هناك منافسة على السعر والجودة لأن المصدر واحد

شركات الانترنت الكبرى: مشروع الانترنت ألغى المنافسة وكرّس الإحتكار بطريقة جديدة
شركة الاتصالات الفلسطينية: هدفنا زيادة عدد مستخدمي خدمة الانترنت في فلسطين
شركات الانترنت: لقد ألغيتم المنافسة و حولتمونا إلى مجرد باعة و مسوقين لخدماتكم
شركة الاتصالات: المنافسة لا زالت قائمة و الفترة القادمة ستشهد تطورا ملحوظاً في المضمون
شركات الانترنت: أنتم تكرسون سياسة الاحتكار لأن مصدر الخدمة واحد والسعر موحد والنوعية واحدة
شركة الاتصالات: من حقنا العمل بموجب امتيازات وفرتها لنا رخصتنا و استثماراتنا الضخمة في هذا القطاع
شركات الانترنت: رخصتكم ليست نهائية و عليكم كسب ود الجميع قبل انتهاء تفردكم بالسوق

مناظرة صحفية أدارتها "رقميات" حول مشروع خدمة الانترنت بدون اشتراك SFI بعد الجدل الذي أثاره بين شركات الانترنت الكبرى و شركة الاتصالات الفلسطينية في محاولة لتوضيح الحقائق ووضع النقاط على الحروف... فكيف تحول المطلب إلى « كارثة « ؟ وما جدوى المشروع لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ؟ وما مصير مشروع« النت على طول« بعد الانترنت المجاني ؟ ولماذا تصر شركات الانترنت على موقفها الرافض للمشروع رغم المكاسب التي يحققها للمستخدم ؟؟!

أسئلة كثيرة ازدحمت بها أجندة مشروع الانترنت بدون اشتراك الذي انطلق مطلع العام الجاري تجولنا بها بين المواقع المختلفة على أمل الوصول إلى صورة متكاملة تسهم في حل الإشكالات القائمة .

المجاني ... وصل !!

ما أن انطلق المشروع حتى ازدانت الشوارع والجدران بالإعلانات التي تروج وتسوق فالأرقام التي حصل عليها المشروع في ظل عدم فرض أية شروط أو قيود على موزعي الخدمة سمحت حتى بدخول "محلات البقالة" على الخط مع أنه لم يكن يتوفر في بعضها خط هاتف.

الفكرة أعجبت المواطن العادي دون النظر إلى أية تفصيلات، بينما أغضبت شركات الانترنت التي أسهمت بصورة فاعلة في ترسيخ أسس مجتمع المعلومات في فلسطين حيث وجدت نفسها مجرد « موزع« لخدمات شركة الاتصالات دون أن يتوفر لها أدنى تميز في أداء الخدمة المقدمة للمواطنين حسب رؤيتها له.

غير أن رؤية شركة الاتصالات للخدمة تأتي مغايرة حيث ترى أن خدمة "الانترنت بدون اشتراك" تنسجم مع استراتيجية الشركة المتمثلة في زيادة عدد مستخدمي خدمة الانترنت في فلسطين وجعل هذه التكنولوجيا المهمة في متناول الجميع.

شركة "بال نت" أكبر الشركات الفلسطينية المزودة للإنترنت ترى أن المشروع لا يصب سوى في مصلحة شركة الاتصالات ورغم أن الإقبال على الانترنت من خلال المشروع زاد عن السابق « إلا أن الزيادة كمية مع فقدان النوعية ".

وقال رائد عليان مدير التسويق بالشركة: مصدر الخدمة المقدمة واحد والسعر موحد والنوعية واحدة ولذا لم يعد هناك أدنى تمييز في الخدمة المقدمة فنحن وغيرنا بنفس المستوى.

وذكر عليان أن مبيعات شركته في هذا المجال تقلصت إلى ثلث تعاملات الشركة قبل المشروع الحالي معربا عن استيائه لتحول شركته إلى مجرد مسوق للاتصالات الفلسطينية.

ولكن كيف بدت الصورة قبل بدء مشروع الانترنت بدون اشتراك ؟

يقول مدير تسويق بال نت : كان التنافس سيد الموقف سواء في الأسعار أو نوعية الخدمة المقدمة وسعة الشبكات التي نعمل من خلالها أما الآن فالمصدر واحد وهو شركة الاتصالات . ويتابع : كنا أيضا نستطيع متابعة مشكلات المستخدمين الفنية والعمل على حلها أما حاليا فالمستخدم سيضيع بين شركات الانترنت وشركة الاتصالات .

وقد طالبت الشركات التي كانت تزود الخدمة في الماضي باعتماد خدمة النفاذ المباشر للإنترنت بطريقة تضمن التنافس الشريف فيما بينها، وتحافظ على حق المواطن باختيار الشركة التي يرغب في التعامل معها، بخلاف الطريقة الجديدة التي لا يتم الوصول إليها إلا عبر شركة الاتصالات الفلسطينية.

غير أن وائل عباس مدير خدمة الانترنت بدون اشتراك بشركة الاتصالات الفلسطينية يختلف مع عليان و يقول : توفير هذه الخدمة يمكن كافة الناس على اختلاف شرائحهم وقدراتهم من الدخول إلى شبكة الانترنت بدون رسوم أو عوائق أو اشتراك قانوني أو غير قانوني .

ويقارن عباس بين مستخدمي الانترنت قبل المشروع وبعده موضحا أن حجم الاستخدام السابق بلغ مليون دقيقة في اليوم أما مع انطلاقة الخدمة الجديدة فبلغ حجم الاستخدام ٢ مليون دقيقة في أول شهرين أي بزيادة قدرها ١٠٠٪ مع توقعات بزيادة أكبر تصل إلى ٣ مليون دقيقة شهريا.

وذكر أن أي استثمار في العالم يحتاج إلى إعادة نظر في طرق تقديم الخدمة حرصا على تطويرها.

إقبال على أقل الأسعار !!

ويفسر عليان إقبال المواطنين على التعامل مع هذه الخدمة لرغبتهم بدفع مبلغ أقل نظير خدمة أقل في النوعية موضحا ذلك بقوله: سعر خدمة الانترنت المجاني للساعة ١,٤٤ شيكل بدون الضريبة وهو ثابت لا يتغير علما بأن الساعة قبل المشروع كانت أقل من ذلك في أوقات المساء مما يعني أن المستخدم سيجد نفسه أمام تكاليف أكبر دون أن يدري .

ولا يرى عليان مفرا من دخول هذا المعترك رغم المساوئ العديدة التي ذكرها في غير صالح شركته والشركات الأخرى لانعدام البدائل الأخرى حاليا .

وذكر أن ارتفاع ثمن المكالمات المحلية للانترنت يعود أصلا إلى تحكم شركة الاتصالات فيها وعدم خفضها مشيرا إلى أن ثلثي سعر المكالمة يعود للشركة ذاتها .

يشاركه الرأي أحمد أبو مرزوق مدير عام الشركة الفلسطينية لخدمات الانترنت PIS الذي أقر بأن هذا المشروع كان يمثل مطلبا لهم غير أنه تحول إلى « كارثة « عليهم.

ويقول أبو مرزوق: المشروع قضى على المنافسة التي هي في صالح المستخدمين وكرس سياسة الاحتكار على عكس ما تدعيه شركة الاتصالات.

ومن سلبياته الإضافية - كما يعرضها أبو مرزوق - عدم امتلاك الشركات الموزعة للخطوط أية إمكانية أو مؤشرات لمعرفة عدد المستخدمين من حيث الزيادة أو النقصان وما يتعلق بذلك من معلومات تفيد المزودين.

ويضيف: لقد تحولنا إلى باعة ومسوقين لشركة الاتصالات وتساوينا في عملنا مع البقالات والمحلات ذات غير العلاقة بمجال تخصصنا غير أنه لا يستطيع أن ينكر أن من إيجابيات المشروع حصول المستخدم على خدمة الانترنت بصورة مجانية و بدون اشتراك.

وقال: النظام الجديد لم يوجد لنا زبائن جدد، وما حدث هو مجرد تغيير آلية توزيع الخدمة ولذا فالنتائج العامة للمشروع سلبية بالنسبة لنا.

و في رده على هذه الاتهامات يقول مدير خدمة الانترنت بدون اشتراك بشركة الاتصالات الفلسطينية:

من امتيازات الخدمة ثمن تكلفتها التي تعتبر أقل مقارنة بالسابق رغم اعتراض شركات الانترنت على ذلك .

فساعة الاتصال للانترنت مع ثمن بطاقة الاشتراك تعد أعلى من سعر ساعة الانترنت بدون اشتراك حاليا وهي ١,٤٤ شيكل - و الحديث لعباس -.

وتذكر شركة الاتصالات أن احصاءاتها تبين أن نحو ٤٢٪ من مستخدمي الانترنت يستعملونه في النهار وكانوا يدفعون تكلفة أكبر وفرها عليهم المشروع في حين أن ٥٨٪ من المستخدمين يتراوح استعمالهم له مابين أوقات الليل والنهار .

وميزة أخرى تتمثل في عدم احتساب مكالمة الانترنت التي يتم قطعها بعد ٩٠ ثانية إضافة إلى خدمة تزويد المزودين بتقارير شهرية تبين حجم الحركة والإقبال عليهم و هي لم تكن متوفرة في أول شهرين من بدء الخدمة. ويوضح أيضا أن عدد المكالمات كان يبلغ شهريا ٤٠ ألف مكالمة خاصة بالانترنت بينما يبلغ العدد مع الخدمة الجديدة ٥٣ ألف مكالمة خلال أول شهر من تشغيلها و٦٠ ألفا خلال الشهر الثاني.

معايير غير مهنية للمزودين..!

ويبلغ عدد المزودين في الضفة والقطاع ٤٤ مزودا منهم ٢٧ في الضفة و١٧ في قطاع غزة من بينهم عدد يدخل هذا المجال للمرة الأولى حيث لا تربطه به أية علاقة مهنية وهو ما أثار استياء العديد ممن التقيناهم.

وتمثلت الاتهامات في أن الشركة فتحت الباب على مصراعيه بدون مراعاة للتخصص أمام كل من يرى في نفسه قدرة على أن يكون مزوداً للمستخدمين الأمر الذي فنده عباس بقوله: من يضع المعايير هو وزارة الاتصالات حيث تشترط أن يكون لدى المزود رخصة خدمة في السجل التجاري .

واعتبر أن القرار النهائي بخصوص المزودين الذين أسماهم البعض "دخلاء" يعود للوزارة وليس للشركة.

ولمعالجة الوضع القائم الذي يبدو فيه الخلل واضحا في نوعية بعض المزودين الجدد شرعت شركة الاتصالات بتنفيذ مشروع لتأهيل المزودين غير المهنيين ومساعدتهم على تقديم خدمات ذات مضمون ونوعية للمستخدمين عبر تدريبهم وإرشادهم وتوجيههم لتسويق الانترنت وإعداد صفحات انترنت لكل منهم مع محتوى لها.

استثمار أم احتكار ...!؟

وعلى المدى البعيد اعتبر أبو مرزوق - شركة PIS أن النقطة الأخطر في المشروع عدم تشجيعه للمستثمرين في هذا القطاع متمنيا على وزارة الاتصالات التدخل لحسم الموضوع وإنهاء الوضع القائم وتطويره نحو الأفضل بما يعود بالنفع على كافة الأطراف.

ولاشك أن الوزارة تتحمل القسط الأكبر من المسئولية تجاه هذا الموضوع مما يفرض عليها سرعة التحرك لإيجاد جسم منظم لعمل قطاع الاتصالات تكون مرجعيته الأساسية رئيس الورزاء بحيث يشرف باستقلالية ويراقب عمل الوزارة وشركة الاتصالات .

ويقول مدير الخدمة في شركة الاتصالات: هذا مأخذ إيجابي وليس سلبياً فهناك من المزو دين الجدد خريجون جامعيون ومؤسسات مهتمة وغيرها وهو ما كسر الاحتكار الذي كان قائما لدى بعض الشركات وأتاح الفرصة للتنافس.

ولكن في الوقت الذي تعتبر فيه ما حققتموه كسرا لاحتكار بعض شركات الانترنت يعتبرون هم ما أقدمتم عليه تكريسا لسياسة الاحتكار فكيف ترد على ذلك ؟

يرد عباس على هذا السؤال قائلاً: الرخصة المتوفرة لدينا تمنحنا القدرة بعدما استثمرنا مبلغ ٢٢٤ مليون دينار في البنية التحتية ومن حق الشركة حسب القانون الدولي للاتصالات أن تقدم الخدمات ورغم ذلك رجعنا إلى المزودين لنقدم الخدمة من خلالهم... فكيف يكون ذلك احتكارا.

ويلمح إلى أن الخدمة الجديدة أغلقت الباب في وجه من كانوا يشترون خدمات الانترنت بطرق غير قانونية ولذا فهم غير مسرورين بالوضع الجديد.

وأضاف: نحن مزودون وحيدون لأننا من استثمر أمواله الطائلة مع وجود رقابة على خدماتنا من الوزارة وهو ما لا يمكن وصفه بالاحتكار.

ويوضح عباس أن الامتيازات التي تملكها شركة الاتصالات تمكنها من تقديم الخدمات بصورة أفضل حيث أن لديها القدرة على تقديمها عبر كل خطوط الهواتف من رفح حتى جنين على عكس المرحلة السابقة التي كانت فيها شركات الانترنت تقدم خدماتها فقط في إطار نطاقها الجغرافي المتواجدة فيه.

وأكد أن خدمة الانترنت بدون اشتراك لم تؤثر على عمل شركات الانترنت الكبرى داعيا إياها إلى خوض المنافسة بصورة أكثر تفاؤلا.

أما بالنسبة للسرعة فيعتبرها خارج إطار المنافسة و يقول: « السرعة مستثناة تماما من مجال المنافسة في خدمة الانترنت . ويمضي قائلاً: المنافسة متعددة الجوانب فيمكن أن يقدم المزود خدمات عدة للمستخدم والسرعة لا علاقة لها بالتنافس لأنها تعتمد على عوامل تقنية وفنية وزمنية أكثر من غيرها.

النت ... «مش على طول» !!

ورغم الامتيازات التي حققتها خدمة الانترنت إلا أنها ألغت خدمات أخرى متوافرة وأثرت على فئات مختلفة.

ومن بين الخدمات التي في طريقها إلى الاندثار خدمة " النت على طول " حيث لم يعد لها موقع على قائمة

Looking for the technology to upgrade your business? Walk this way.

HP is rated today #1 in servers solutions. Do your business a favor, and let us help you come up with the perfect server solution to upgrade your business.

HP ProLiant DL360 G4

HP ProLiant ML350 G4

HP ProLiant BL30p

PUBLICIS

hp invent

For more products and solutions:

click	**www.hp.com**
contact	an HP business partner near you

الخدمات المقدمة في مجال الانترنت.

ويقول مدير خدمة الانترنت بدون اشتراك: هذه الفئة التي تتعامل مع خدمة النت على طول تحاول حاليا ترتيب إجراء معين لتعويضها بشكل أو بآخر مراعاة لظروفها .

وثمة تأثر آخر لخدمة أخرى يبدو قريبا في الأفق يتعلق بطرح خدمة ADSL «خط المشترك الرقمي غير المتماثل» أو ما يعرف بالنت السريع حيث سيؤثر بصورة كبيرة على خدمة الانترنت بدون اشتراك خاصة أن خدمة ADSL تعطي سرعة عالية جدا ولازالت في المرحلة التجريبية.ورغم ذلك يقول عباس: الانترنت بدون اشتراك سيتأثر بخدمة النت السريع ولكنه لن يزول لأنه يزود شريحة من المجتمع خاصة وأنه خدمة منزلية أكثر منها تجارية.واعتبر مدير تسويق بال نت أن إلغاء مشروع النت على طول يمثل خسارة لهم بسبب فقدانهم للزبائن المتعاملين معهم سابقا.

عمليات إلغاء خدمة لخدمة أخرى دون مراعاة لما تتسبب به من أضرار اعتبرها عليان - بال نت - تخبطا في سياسة شركة الاتصالات... وقال : نأمل أن يتم العمل بموجب خدمة ADSL لتعود اشتراكات المستخدمين لسابق عهدها ولنوفر لهم خدمة مميزة عبر المنافسة .

ويتساءل بقلق: ولكن يبقى مصدر قلقنا حول طبيعة مصدر خدمة الانترنت: هل سيكون نفس المصدر من نفس المزود أم سيفسح المجال أمام شركات الانترنت لتحديد المصدر الذي ستتزود منه ؟

المنافسة هي الحل !! ولعل المشكلة الأكبر كما تستعرضها شركات الانترنت تتلخص في إلغاء المنافسة عبر العمل بخدمة الانترنت المجاني مما يجعل شركة الاتصالات تقف في مواجهة هذه الشركات .

ويقول د.مشهور أبو دقة رئيس اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية« بيتا يجب ألا يكون دور شركات الانترنت مجرد مسوق وبائع لشركة الاتصالات ومن حقهم التمتع بحرية أكبر في العمل بما يخدم المواطن والمجتمع .

ويفسر ذلك بأحقية شركات الانترنت في الاشتراك في خدمات الانترنت من أي مكان ترغب به في العالم من خلال شركة الاتصالات مع تطوير البنية التحتية للشبكة بما يتلاءم مع ذلك " حتى لا تكون عملية تكريس لتطبيق الرخصة بحذافيرها " .

ويؤكد د.أبودقة أن فتح المجال للمنافسة والتشجيع على الاستثمار في هذا القطاع مع تخفيض أسعار المكالمات هي أفضل السبل لتوسيع نطاق خدمات الانترنت وتشجيع المواطنين على التعامل معها .

واعتبر أن القيمة المدفوعة مقابل المكالمات الخاصة بخدمة الانترنت لازالت مرتفعة مشيرا إلى أن السعر الحالي للخدمة وهو ١,٤٤ شيكل بخلاف الضريبة يعود شيكل واحد منه لشركة الاتصالات والباقي (٠,٤٤) شيكل للمزود .

ورغم المشاكل والاعتراضات التي أثارتها خدمة الانترنت المجاني إلا أن د.أبودقة يشيد بفكرته وينتقد طريقة التطبيق التي اتبعتها شركة الاتصالات عندما أرغمت المزودين بالحصول على تلك الخدمة من خلالها دون فتح المجال لهم للتنافس الحر .

وأكد أن إدارة شركة الاتصالات اعترفت - بصورة أو بأخرى - بضرورة تغيير منهجية عملها في هذا الإطار .

. وقال : من حق الشركات تزود لخدمات الانترنت من أي مكان مع ضمان حق شركة الاتصالات في الاعتماد على مقاسمها وشبكاتنا وصولا للانترنت .

ولفت انتباه شركة الاتصالات إلى ضرورة كسب ود الناس والاستعداد للمنافسة مع اقتراب انتهاء رخصة الشركة التي تنتهي في العام ٢٠٠٦ داعيا الشركة إلى إجراء تغييرات جذرية وسريعة على أنماط تعاملها مع الشرائح المستفيدة من خدماتها على اختلافها.

ملاحظات «نشريعية»

والضجة التي أثارها المشروع جذبت انتباه اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي حيث قدمت النائبة راوية الشوا عددا من الملاحظات بخصوص المشروع إلى رئيس اللجنة د.عزمي الشعيبي .

ومن أهم الملاحظات أن المشروع منع المنافسة حيث أن المزود الرئيسي للخدمة هو شركة الاتصالات فقط لاغير.

و تقول النائبة الشوا: الموزعون الجدد مجرد موزعين بنسبة بعد الخصومات لا تتجاوز ٢٠٪ وليس هناك منافسة على السعر أو الجودة لأن المصدر واحد.

وبخصوص منع المنافسة بين شركة الاتصالات والشركات المزودة للخدمة أوضحت أن ثمة رداً ترى أن أي شركة تريد الإبقاء على النظام القديم بإمكانها الاستمرار والمنافسة بينما يرد البعض على هذا الادعاء بالتساؤل: كيف ذلك وسعر ساعة الاتصال للمشترك عن طريق الشركات المزودة للخدمة ٣ شيكل في الساعة في وقت النهار وعلى الانترنت بدون اشتراك ١,٤٤ شيكل فأين المنافسة والشركات لا تستطيع تخفيض سعر الساعة لأنها محددة من الاتصالات . وثمة اتهام آخر لشركة الاتصالات تورده الشوا مفاده أن البعض قد يدعي أن المشروع سيزيد من عدد مستخدمي الانترنت متسائلين عما إذا كانت الشركات المزودة هي السبب أم الأسعار الخيالية التي كانت الشركة تضعها في السابق هي السبب ..؟

وتقول لماذا كان المشترك يدفع ٤ شيكل للدخول على الانترنت لشركة الاتصال..؟ وأين كنتم آنذاك؟!

بدون خلاف..

مشروع الانترنت بدون اشتراك كشف عن فجوة قائمة كبيرة قائمة بين شركة الاتصالات و شركات الانترنت مما يستدعي فتح حوار معمق حول بعض القضايا الهامة من أجل استبعاد الخلافات و تعزيز مصلحة المواطن ...و يبقى مشروع الانترنت بدون اشتراك يمثل خطوة هامة على طريق تعزيز استخدام الانترنت في المجتمع الفلسطيني باتجاه ترسيخ دعائم مجتمع المعلومات في فلسطين مع ضرورة استثمار نقاط الاتفاق و هي كثيرة و محاولة إيجاد صيغ توافقية للنقاط المختلف عليها.

ومع تعيين وزير جديد لوزارة الاتصالات له خبرة في هذا المجال اصبح الأمل معقوداً بالنسبة لشركات الإنترنت وبيتا ومجتمع الإنترنت لإعادة فتح هذا الملف للإبقاء على إيجابيات هذا المشروع والعمل على تصويب سلبياته.

في أول حديث صحفي بعد توليه منصب وزير الاتصالات و التكنولوجيا:

د .صيدم : مجتمع المعلومات في فلسطين ينتظره مستقبل واعد وجهود القطاع الخاص في مجال المعلوماتية انعكست بالإيجاب على كافة المجالات

غزة - محسن الإفرنجي: خاص رقمياتفلسطينية

أكد د. صبري صيدم وزير الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات أن استكمال تشكيل الهيئة الخاصة بتنظيم قطاع الاتصالات و المعلومات و الانتهاء من وضع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات تحتلان أجندة عمل الوزارة في مرحلتها الجديدة المقبلة.

و قال د. صيدم في أول حديث صحفي له اختص به رقمياتفلسطينية : سنعمل على تنظيم وضع الوزارة الداخلي من خلال استكمال الفجوات القائمة و سد الثغرات في هيكليتها و متابعة أوضاعها المختلفة المالية و الإدارية.

و أشاد وزير الاتصالات بجهود القطاع الخاص المتميزة للنهوض بأوضاع المعلوماتية و التكنولوجيا في فلسطين الأمر الذي انعكس بالإيجاب على مناحي الحياة المختلفة.

و قال: سنسعى بما أوتينا من قوة لنكون بمثابة قاسم مشترك بين القطاعين العام و الخاص لكافة الأنشطة المتعلقة بقطاع المعلوماتية تحقيقاً لمبدأ الشراكة المطلوبة للنهوض بهذا القطاع. و اعتبر أن ما أنجزته المؤسسات الفلسطينية في هذا الإطار يمثل تربة خصبة لمواصلة التقدم و إحراز المزيد من النجاحات مستدلاً بإحصاءات رسمية للعام ٢٠٠٤ خاصة بأوضاع البنية التحتية المعلوماتية و دور القطاع العام و القطاعات الأخرى في تنشيطها و تحفيزها بهدف زيادة تطويرها.

إبداع فوق الحصار..!!

و بالنسبة لتأثيرات الحصار الأمني الإسرائيلي على قطاع التكنولوجيا قال الوزير صيدم: حالة الحصار ساهمت في الاعتماد بصورة أكبر على المعلوماتية كوسيلة للتواصل و لتجاوز الحصار.و أكد أن الفلسطينيين استثمروا هذه الحالة لصالحهم جيداً و بما يعزز قيمة المعلوماتية لديهم خاصة في المؤسسات التعليمية و التشريعية و الأهلية.

و أضاف: نلحظ إقبالاً واضحاً على التخصصات ذات العلاقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات في الجامعات و المعاهد العليا موضحاً أن المواطنين تواقون لتبني التكنولوجيا في كافة مجالات الحياة مع حرصهم على محاكاة أدوات العصر.

و أعرب عن ثقته بإقامة مجتمع المعلومات في فلسطين متطلعاً نحو مستقبل واعد في هذا المجال من خلال استكمال الجهد السابق المبذول لتطوير القطاع التكنولوجي تواصلاً مع الجهد اللاحق لترسيخ هذا النهج و تحويله إلى استراتيجية ثابتة.

اهتمامات تكنولوجية رسمية

و عن توجهات الوزارة الجديدة نحو قطاع التكنولوجيا قال: الحكومة الجديدة ما تزال في بداياتها الأولى وهي تضم مجموعة من المختصين و تضع في حسبانها إرساء قواعد راسخة لمجتمع المعلومات.

و أشار إلى أن المطلوب منها هو التعامل مع مؤسسات القطاع العام ضمن نطاق الاختصاص لتحسين الأداء و تطويره و استنهاض جهوده إلى جانب جهود القطاع الخاص.

و أفاد أن الهيكلية الجديدة للوزارة التي سيتم استكمالها لسد النقص فيها ستعرض على مجلس الوزراء لاعتمادها و من ثم مباشرة تنفيذ ما يلزم ووضع السياسات و آليات التنفيذ.و بخصوص أوضاع مركز الحاسوب الحكومي أكد على أهمية مراجعة أوضاعه بشمولية و منهجية لترسيخ و تعزيز دوره الأساسي في تنمية القدرات البشرية و الربط الشبكي بين الوزارات الفلسطينية و توفير الاستشارات المختصة للمؤسسات العامة.

و اختتم قائلاً: ثمة جهود بدأت سابقاً و ستستكمل لتكون المعلوماتية سمة من سمات مجتمعنا على طريق تحقيق أهدافه الوطنية و التحررية.

خلال حفل تسليمه وزارة الاتصالات والتكنولوجيا إلى الوزير الجديد عزام الأحمد: عندما حضرت إلى الوزارة "كانت خرابة" !

رام الله - يوسف الشايب: - خاص ب رقمياتفلسطينية

في كلمته خلال تسليمه وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للوزير الجديد د. صبري صيدم شن عزام الأحمد الوزير السابق هجوماً على عدد من الشركات والاشخاص العاملة في حقل الاتصالات والمعلوماتية الفلسطيني واصفاً إياها بأنها «تكتفي بتوجيه النقد فقط وعند العمل لا نجدها» إلا أنه أكد على سعي الوزارة في الفترة التي كان يشغل فيها منصب الوزير (قرابة العامين) لترسيخ نوع من الشراكة مع هذه الشركات من خلال اتحادها (بيتا) معبراً عن رضاه عما أفرزته هذه الشراكة من نتائج إيجابية لصالح القطاع ومعرباً عن أمله في أن تتعمق هذه الشراكة في عهد الوزير صيدم خاصة وأنه من الخبراء في مجال الاتصالات والمعلوماتية وتربطه علاقات جيدة بالكثير من العاملين فيه.

وتحدث الأحمد عن جملة من الإنجازات التي حققتها الوزارة في عهده ولعل أولها تخفيض أجور المكالمات الهاتفية الذي يرى فيه «إنجازاً كبيراً».ومن الإنجازات التي حققتها الوزارة حسب الأحمد شروعها في بناء منظم لقطاع الاتصالات وقطع شوط جيد في هذا المجال من خلال الاتفاقية المبرمة مع البنك الدولي الذي يستعين بعدد من الخبراء من بينهم خبراء من فلسطين علاوة على الاستراتيجية الوطنية للإتصالات والمعلوماتية والتي كان يفترض الإعلان عنها لولا اندلاع الأزمة الوزارية قبيل الإعلان عن التشكيلة الحكومية الجديدة. وأشار إلى أنه من المتوقع الإعلان عن هذه الاستراتيجية في آذار الجاري، وهي كما يرى "خطوة في غاية الأهمية باتجاه تطوير القطاع".

ودافع الأحمد عن قرار الوزارة فيما يتعلق بالتزويد المباشر للانترنت الخاص بشركة الاتصالات الفلسطينية (بال تل) والذي واجه انتقادات شديدة بعضها كان من قبل الوزير الحالي صيدم مؤكداً على إمكانية إحداث تغييرات في هذا الاتجاه بما يحقق الفائدة للجميع.

وتحدث الأحمد عن تقديره للجهد الكبير الذي بذله طاقم الوزارة في الفترة السابقة في سبيل تطوير أنفسهم وتطوير أعمالهم وقال: عندما قدمت إلى الوزارة كانت «خرابة» وكانت مهددة بإمكانية حلها لأنها لم تقدم أية إنجازات ملموسة على الأرض حتى أن المجلس التشريعي الفلسطيني ،وفي تقرير له، تعاطى مع الوزارة على أنها «محلولة» «، إلا أنني أصررت على النهوض بالوزارة من خلال التركيز على المعلوماتية وليس الاتصال وحده فبدأنا ،وبالتعاون مع العديد من الشركات والمؤسسات التي تطوعت لمساعدتنا، في تدريب كادر الوزارة ليقوم بمهامه كما يجب. وعلى سبيل التذكير أشار الأحمد إلى أنه حين قدم إلى الوزارة التقى بمدير قسم الحاسوب الذي عرف عن نفسه فقال: مدير قسم الحاسوب لكن بلا حاسوب!

وقال الأحمد أنه عند تعيينه وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لم يكن يعتقد أنه قادر على القيام بهذه المهمة لابتعاد تخصصه عن شؤون الوزارة، لكنه سرعان ما تعلق بالوزارة حتى أنه رفض إعادته إلى وزارة الأشغال. وأكد للرئيس الراحل ياسر عرفات حينئذ على أهمية العمل على تطوير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وضرورة إيلاء أهمية خاصة لقطاع المعلوماتية في فلسطين وهو ما عمل على تحقيقه خلال العامين الماضيين.

وعبر الأحمد عن ثقته بقدرات الدكتور صيدم على إدارة شؤون الوزارة بالطريقة المثلى مشيراً إلى أن خبرته الواسعة في هذا القطاع ومعرفته الدقيقة بمشاكله واحتياجاته ومتطلباته ستسهل من مهمته وستجعله قادراً على تحقيق المزيد من الإنجازات التي من شأنها تطوير هذا القطاع الحيوي في فلسطين.

في حوار صريح حول المعلوماتية في فلسطين لـ رقمية فلسطينية

سام بحور: لا بد من إحداث تغييرات في وزارة الاتصالات ووضع حد للإحتكار وحماية مصالح المستهلكين

رام الله - يوسف الشايب:يعتبر بعض العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين سام بحورالمولود في الولايات المتحدة «الأب الروحي للقطاع "مما جعله مرجعا أساسيا لكثير من القضايا ذات العلاقة بالمعلوماتية".

وبحور خريج «تكنولوجيا المعلومات» عمل لسنوات في شركة أميركية ذائعة الصيت وكان له مساهمة كبيرة في تأسيس شركة الاتصالات الفلسطينية (بال تل) وله إنجازات كبيرة في مجال تطوير المعلوماتية في فلسطين. ويعمل حالياً في شركة استشارية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هي الأولى من نوعها في المنطقة حيث أسسها في العام ١٩٩٧ بعد خروجه من بال تل لأسباب تتعلق ب "تحفظاته" على بعض التوجهات الاستراتيجية للشركة.

ويفضل بحور عدم الخوض في تفاصيل خلافاته مع شركة الاتصالات الفلسطينية (بال تل) على اعتبار أنها باتت "شيئاً من الماضي" خاصة وأن الأمر قد تمت مناقشته بشكل علني عبر وسائل الإعلام في حينه مشيرا إلى أن بعض القضايا الخلافية تجاوزتها الشركة وإن كان بعضها ما زال على حاله.

نغريد خارج السرب!

وحول الشركة الاستشارية التي تقدم خدماتها في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يقول بحور: هي ببساطة شركة مكونة من ثلاثة أشخاص فقط وأنا واحد منهم حيث نقوم ببحوث ودراسات في هذا القطاع. ونعمل أيضا كمستشارين للبنك الدولي الذي يسعى لبناء منظم لقطاع الاتصالات. ويعلق بحور على هذا القطاع أهمية كبيرة لحل الكثير من المشكلات التي تعترضه مؤكدا علىعدم جواز خصخصة أي قطاع ومنح ترخيص العمل فيه لشركة واحدة دون وجود جهاز رقابي مهني يقيم أعمالها لحماية مصالح المستهلك ومن أجل خلق بيئة تنافسية. وأضاف: ما نفعله الآن هو دعم الوزارة من خلال مشروع البنك الدولي لبناء هذا المنظم الذي يطالب به معظم العاملين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في السلطة الوطنية الفلسطينية.

وعن أهمية هذا المنظم قال أنه سيسهم في بناء استراتيجيات وسياسات من شأنها إنعاش الشركات العاملة في القطاع وحفزها من أجل تقديم خدمة أفضل وبأسعار أقل للمستهلك رغم ما يتطلبه ذلك من جهود دؤوبة. وحول تقييمه لما آلت إليه أوضاعنا في هذا المجال، يشير بحور إلى أننا أصبحنا " نغرد خارج السرب "مقارنة مع دول عربية مجاورة كنا قد سبقناها في بداية انطلاقتنا. فالأردن على سبيل المثال حقق قفزات نوعية بسبب التوجه القيادي، وعلى أعلى المستويات ، لتفعيل هذا القطاع وتكريس سياسات فاعلة من بينها بناء منظم لقطاعات الاتصالات والمعلوماتية.

ويرى بحور أنه من المجحف حقا مقارنة قطاع الاتصالات والمعلوماتية الفلسطيني بنظيره الإسرائيلي خاصة وأن إسرائيل قطعت مراحل كبيرة وأصبحت تشكل سوقاً متطورة على الصعيد الإقليمي وربما الدولي. وحول تأخر هذا القطاع في فلسطين يقول:«أنا لا أغفل دور الاحتلال على الإطلاق، لكنني أدرك في نفس الوقت أن هناك إمكانيات للتقدم في هذا الاتجاه».

ثلاثة عوامل ومسارات خاطئة

وعن إمكانية النهوض بقطاع المعلوماتية في فلسطين يؤكد بحور أن ثمة مؤشرات لبناء قطاع حيوي شامل، لكن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تحول دون ذلك، ولعل أولها غياب استراتيجية وطنية تحدد ملامح هذا القطاع واتجاهاته وثانيها،وهو الأهم من وجهة نظر بحور، عدم الإرتقاء بمستوى الكادر الفلسطيني في المدارس والجامعات إضافة إلى غياب المناهج المواكبة للتطور الأمر الذي يجعل الخريج الفلسطيني غير قادر على اقتحام سوق العمل بكفاءة واقتدار. وثالثها عدم توفر بنية تحتية لبناء قطاع معلوماتية حيوي في فلسطين خاصة من ناحية الخدمات المتطورة وتشجيع المنافسة.

ويعبر بحور عن انزعاجه من عدم استغلال التمويل المقدم لهذا القطاع الحيوي في فلسطين بالطريقة الصحيحة ويقول: الدعم يوجه في مسارات خاطئة، وليس هناك أية نتائج ملموسة على الأرض مشيراً إلى أن ثمة تقارير رسمية تتحدث بالإسم عن فساد واضح في هذا القطاع.

ولا يضع بحور اللوم بأكمله على السلطة الوطنية الفلسطينية، فهناك شركات عاملة بالقطاع استغلت انفرادها بالسوق وهناك شركات تقيم علاقات مع شركات إسرائيلية منافسة بشكل غير قانوني ما من شأنه الإضرار بتطور سوق الاتصالات والمعلوماتية في فلسطين.

مهمات كبيرة

ويرى بحور أن ثمة أهمية لضخ دماء شابة في قيادة هذا القطاع مشيدا بتعيين وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجديد د. صبري صيدم دون أن يقلل من جهود الوزراء السابقين وخاصة عزام الأحمد الذي خطت الوزارة في عهده خطوات مهمة نحو بناء منظم للقطاع مشيراً إلى أن وجود وزير جديد متخصص قد يدفع الأمور إلى الأمام. وعبر عن أمله بتحقيق إنجازات على أرض الواقع رغم الشائعات عن قصر عمر الحكومة الجديدة.

ولإحداث التغييرات المطلوبة في هيكلية الوزارة كي تخدم طموحات العاملين في القطاع، يؤكد بحور بأن أهم خطوة يجب أن يقوم بها الوزير في هذه الفترة هي إعادة بناء الوزارة بالشكل السليم دون إغفال للصراعات التي تتنازع ذوي التوجهات العامة والخاصة. ففي هذا الوقت هناك مفاوضات بغية الحصول على الترددات الفلسطينية المحتجزة من قبل السلطات الإسرائيلية وهناك مفاوضات على بناء الشبكات في المناطق الفلسطينية المختلفة (أ) (ب) و(ج) .. هناك مهمات سياسية كبيرة في هذا القطاع ولا بد أن تلعب الوزارة فيها دوراً كبيراً. ويضيف: ليس المهم نية الوزير إحداث التغيير، وإنما مدى الصلاحيات الممنوحة له لتعيين أصحاب الكفاءات وإحالة آخرين على التقاعد وذلك لبناء جسم تكنوقراطي داخل الوزارة قادر على التعاطي مع الموضوعات الفنية بغض النظر عن الشخص الذي يشغل منصب الوزير الذي يظل في النهاية منصبا سياسيا بالدرجة الأولى.

ويرفض بحور الربط بين إصلاح القطاع الخاص وإنهاء الاحتكارات مشيراً إلى أن القطاع الخاص لا يتغير بقرار بل ببناء بيئة استثمارية تجبره على تبني السياسات التي ترسمها الوزارة، فلو تم ،على سبيل المثال، طرح عطاء لمشغل آخر للهواتف النقالة في السوق الفلسطينية ستجد عشرات المهتمين، وبالتالي تحدث المنافسة التي من شأنها تقديم خدمة أفضل وأسعارا أقل إلى المستهلك الفلسطيني علاوة على دورها السياسي الحيوي المتمثل في إبعاد المنافسة الإسرائيلية غير الشرعية في السوق الفلسطينية والتي عادة ما تتجه نحو طرح أسعار وخدمات منافسة.

ويقول: في أي مكان في العالم تظل المصلحة هي التي تحكم القطاع الخاص وبالتالي لن يحدث أية تغييرات دون تدخل الحكومة. وهذا لا يعني أن نحارب هذه الشركات، بل نعمل على خلق بيئة استثمارية تشجعها على تقديم المزيد.

جرة قلم!

وينتقد بحور القرار الأخير للوزارة لموافقتها على التزويد المباشر للانترنت من قبل شركة الاتصالات الفلسطينية (بال تل) ويقول: "رغم الملامح العامة التي تبدو إيجابية للقرار، إلا أنه كارثي فبجرة قلم من الوزير بات على العديد من الشركات العاملة في مجال الشبكات تغيير مجال عملها باتجاه آخر. هناك شركات مسجلة رسمياً قبل شركة الاتصالات انقلبت أمورها رأساً على عقب لأسباب لها علاقة بتركيز الاحتكار".

ويرى بحور أن من الضروري إعادة النظر في هذا القرار بحيث يتم الحفاظ على إيجابيته وتلافي سلبياته على أن لا يتم التعاطي مع قرارات على هذا القدر من الأهمية مستقبلاً بدون دراسة معمقة.

ويقول بحور: كان الأجدى تخفيض أسعار الاتصال عبر الإنترنت وفتح باب المنافسة بين المزودين وليس إقصاءهم عن المنافسة تماماً وإجبارهم على التحول إلى اتجاهات أخرى.

وحول المواقع الإلكترونية الفلسطينية يقول بحور: هناك تغيير إيجابي، فقبل عشر سنوات كانت الشركات والمؤسسات التي تمتلك مواقع خاصة على الانترنت قليلة جدا، أما الآن فإن الشركات التي لا تمتلك مثل هذه المواقع قليلة. كما أن المواقع قبل عدة سنوات لم تكن أكثر من "بروشورات تعريفية"، أما الآن باتت المحتويات أكثر ديناميكية. صحيح أننا لم نصل بعد إلى ما نتمناه، إلا أن هناك جهودا تبذلها بعض الشركات لإحداث تغيرات مهمة.

ويأخذ بحور على عدد من مدراء الشركات العاملة على بناء المواقع الالكترونية الخاصه بهم ابتعادهم عن أية معايير سليمة لتقدير قيمة برمجة الموقع الإلكتروني وربما يعود ذلك، كما يقول، لغياب حقوق الملكية الفكرية في فلسطين وغياب التشريعات والقوانين التي من شأنها توفير الحماية للعاملين في هذا المجال لتشجيعهم على تقديم الأفضل وضمان تقدير قيمة ما يفعلون.

ويرى أن مشكلة المحتوى لا تقتصر على فلسطين، بل تتعداها إلى العالم العربي بأكمله فليس هناك العدد الكافي من المختصين في هذا المجال خاصة وأننا مجتمع شفوي أكثر منه وثائقي وتحسين المحتوى يرتبط بطبيعة المواد المستخدمة وطبيعة البرامج وبحقوق الملكية الفكرية وغيرها من العوامل. وهذه عملية تراكمية لا تعالج في يوم وليلة.

النطاق العريض

ويؤكد بحور أن انتشار عدد النقاط اللاسلكية لتقديم النطاق العريض إلى الإنترنت تحول إلى ظاهرة في فلسطين كان لابد من تنظيمها كي تكون الخدمة جيدة وتستفيد الجهات الفلسطينية من الشركات العاملة في هذا المجال. ولأن هذه الشركات تعمل على ترددات معينة فقد يحدث تضارب في الترددات مستقبلاً إضافة إلى أن مزيداً من الفوضى في هذا الاتجاه سيجعل من الصعب على الوزارة تنظيم هذا الاتجاه إذا ما قررت ذلك مستقبلا.

ويقول: "كان هناك مطالبات لخدمة النطاق العريض منذ سنوات قبل انتفاضة الأقصى وبالتالي لا يوجد ما يبرر عدم قيام الوزارة بتوفير هذه الخدمة في الفترة ما بين إعطاء الترخيص لشركة الاتصالات الفلسطينية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٦ و٢٩ أيلول ٢٠٠٠، ففي تلك الفترة لم يكن هناك أية إعاقات إسرائيلية". وخلص إلى أنه «دون منافسة لن يحدث أي تطور ولن تستحدث استثمارات جديدة. واشار بحور إلى أنه يجري العمل اليوم على جعل الرخصة الممنوحة لشركة الاتصالات الفلسطينية تأخذ قالبا آخر مما يبرر تحول «الاتصالات» لشركة احتكارية، كما أن هناك نوعاً من عدم الوضوح في الرخصة وعلى الوزارة توضيح ذلك. ولو كان هناك رقابة جدية للشركة لتوفر العديد من الخدمات غير الموجودة.ويؤكد أنه فخور بشركة الاتصالات الفلسطينية (بال تل) كشركة وطنية تقدم خدمات مهمة للمواطن الفلسطيني، لكنه يرفض احتكارها للسوق وينتقدعدم تدخل الوزارة بشكل فاعل.

دور بارز

ويشيد بحور بدور اتحاد الشركات العاملة في قطاع المعلوماتية الفلسطينية (بيتا) ويقول: بيتا لعبت دوراً بارزاً في ما تحقق من منجزات لقطاع المعلوماتية في فلسطين خاصة وأن وزارة الاتصالات عاشت سنوات دون وجود رؤية محددة تسير وفقها مما شكل فراغاً كبيراً في هذا القطاع . ولولا "بيتا" التي أخذت على عاتقها مهام تطوير القطاع لما حدث هذا التطور الحاصل. وسوف تعود «بيتا» إلى ممارسة دورها الطبيعي لتدافع عن مصالح الشركات العاملة في هذا القطاع إن آجلا أو عاجلا. لكن يكفي أن ننوه بأن بيتا نقلت صورة القطاع للخارج في الوقت الذي لم تقدم فيه الوزارة والسلطة عموماً أية منجزات تذكر.

الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب ICDL

بقلم: ايمان القمحاوي

إن كلمة أميّة لا تعني بالضرورة عدم المعرفة بالقراءة والكتابة فقط، فالتقدم العلمي والتطور التكنولوجي المستمر يدفع الفرد نحو الإلمام ولو قليلا بمختلف مجالات الحياة، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بالحاسوب الذي أصبح أداة رئيسية تستخدم يومياً في كل شيء، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات والشركات.

الحاسوب إذن ليس مجرد جهاز يقتنيه المرء إذا توفر لديه المال فقط، إنما هو جهاز أساسي يسهل عليك الكثير من أمور حياتك حيث يمكن استخدامه في جميع مجالات الحياة التعليمية والتثقيفية والإرشادية والترفيهية وغيرها، كما أن استخدامه مناسب لجميع أعمار الأطفال والشباب وحتى كبار السن ويمكن استخدام الحاسوب من قبل الفئات والطبقات المختلفة في المجتمع بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية والثقافية والمهنية، شريطة أن يتم توجيه مستخدمه بالطريقة السليمة وبما يفي بمتطلباته واحتياجاته، كما أن استخدام الحاسوب لا يقتصر على الأسوياء فقط، بل يمكن أيضاً استخدامه من قبل الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

من هنا جاءت أهمية التعرف على أساسيات استخدام الحاسوب التي توجد الألفة بين الفرد وبين الجهاز، ومن هنا جاءت أيضا ضرورة ما يمكن تسميته القضاء على أمية الحاسوب.

إن الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب -ICDL International Computer Driving License هي أحد المفاهيم التي تهدف إلى محو الأمية في استخدام الحاسوب، ورفع مستوى كفاءة المستخدم وجعل تطبيقات برامج الكمبيوتر العامة متاحة لكافة الأفراد، وهي شهادة دولية معترف بها في جميع أنحاء العالم تثبت مقدرة حاملها على استخدام التطبيقات الأساسية للحاسوب الشخصي. وتثبت بأن الحاصل عليها على قدر كاف من المعرفة بتكنولوجيا المعلومات. هي إذن وسيلة لقياس مهارات استخدام الحاسوب والتحقق منها. وتعتبر هذه الشهادة الدولية الأشهر والأكثر ثقة في جميع أنحاء العالم.

إن الرخصة الدولية لقيادة الحاسوبICDL هي نسخة دولية من الرخصة الأوروبية لقيادة الحاسوب -ECDL European Computer Driving License التي تظهر المعرفة والمهارة الحاسوبية للفرد وفق معايير أوروبية. وهذه الرخصة تشرف عليها مؤسسة الرخصة الأوروبية لقيادة الحاسوب ECDL-F European Computer Driving License Foundation وهي منظمة أوروبية غير ربحية مقرها دبلن-ايرلندا، وجدت للمساعدة على رفع المستوى العام لمهارات الحاسوب.

وتقوم هذه المؤسسة بمنح سلطة أو ترخيص إلى جهة محلية لتنفيذ البرنامج في بلد ما. وتقوم هذه الجهة بدورها باختيار عدد من مراكز التدريب والاختبار ذات السمعة الجيدة والمعروفة لاعتمادها كمراكز تدريب تمنح هذه الشهادة. وتمنح الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب وفق معايير وأسس دولية تحددها المؤسسة لضمان الحفاظ على المستوى الدولي المرموق لهذه الشهادة.

شروط الالتحاق ببرنامج الحصول على الرخصة الدولية:

إن ICDL/ECDL يمكن أن يحصل عليها أي شخص بغض النظر عن العمر أو المستوى التعليمي أو الخلفية الثقافية أو الخبرات والمهارات السابقة، وبغض النظر عن أي معرفة سابقة بالحاسوب، فكل فرد يستطيع التسجيل للحصول على شهادة الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب، حيث أنها تفي باحتياجات كل فرد سواءً كان عاملاً أو رب عمل من خلال تعريفها الواضح للمهارات الحاسوبية الأساسية الضرورية .

فوائدها

إن للرخصة الدولية فوائد عديدة للأفراد والمؤسسات والمجتمع، فبالنسبة للأفراد فإنها تقوم برفع كفاءتهم التقنية وإكسابهم المهارة في استخدام الحاسوب، كما تعمل على تحسين إنتاجيتهم وتحسين فرصهم في الحصول على عمل، وتحقيق مستوى أداء وظيفي أعلى، كما تكسبهم التمتع بتأهيل دولي موثوق.

وبالنسبة للمؤسسات فهي تشكل مقياساً ملموساً لتقييم الموظفين الجدد وتوفر معيارا قياسيا لترقية العاملين، كما أنها تعمل على رفع مستوى الجودة والتقليل من أعمال الدعم الفني الحاسوبي، وتعمل على المساعدة في إعادة تأهيل العاملين حاسوبياً ومعلوماتياً، وتقدم دليلاً للزبائن على كفاءة المؤسسة.

أما بالنسبة للمجتمع فهي تعمل على سد النقص في مهارات الحاسوب وتجسير فجوة التخلف التقني، وتعمل على رفع مستوى خدمات التدريب وخلق فرص عمل جديدة ومميزة، كما تعمل على تسهيل اندماج الأفراد في المجتمع المعلوماتي.

كيف يمكن الحصول على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب؟

للحصول على هذه الرخصة يجب التوجه إلى أحد المراكز المرخصة والمؤهلة لمنح هذه الرخصة ضمن منهاج عالمي موحد. وقد تمت ترجمة هذا المنهاج إلى اللغة العربية وهو يتكون من سبع وحدات أو مقررات رئيسية لكل منها امتحان، ويتم الحصول على الرخصة بعد اجتياز امتحانات المقررات السبعة، ويمكن التعرف على المراكز في المنطقة العربية التي تمنح هذه الرخصة والحصول على مزيد من المعلومات عن هذه الرخصة من الموقع http://www.icdl-unesco.org

مكونات أو مقررات المنهاج:

١-المفاهيم الأساسية لتكنولوجيا المعلومات: Basic Concepts of information Technology

وتعرّف الدارس على المكونات الرئيسية للحاسوب وفهم أساسيات تقنية المعلومات مثل تخزين البيانات والذاكرة والبرامج التطبيقية في المجتمع، واستخدام شبكات الحاسوب والمعلومات والمعرفة بالمصطلحات الحاسوبية وأمن المعلومات.

٢- استخدام الحاسوب ومعالجة الملفات: Using The Computer and Managing Files

وتمنح الدارس معرفة المهام الأساسية للحاسوب ونظم التشغيل في إدارة الملفات وتنظيم الأدلة والحفظ والنقل والنسخ الاحتياطي.

٣- معالجة النصوص : Word Processing

تمنح الدارس القدرة على استخدام تطبيقات معالج النصوص من تنسيق وتحرير وطباعة ودمج المراسلات.

٤- الجداول الالكترونية: Spread Sheets

تساعد الدارس على فهم أساسيات الجداول الإلكترونية واستخدامها والمعادلات البسيطة والمخططات البيانية.

٥- قواعد البيانات: Database

تساعد الدارس على فهم أساسيات قواعد البيانات ومنحه القدرة على استخدام قواعد البيانات بما فيها النماذج والاستعلام والتقارير .

٦- العروض التقديمية: Presentation

تمنح الدارس القدرة على إعداد العروض التقديمية المدعمة بالأشكال والصور والرسوم والصوت والأفلام.

٧- المعلومات والاتصالات: Information and Communication

تساعد الدارس على فهم أساسيات البحث في شبكة الانترنت باستخدام متصفح الانترنت وأيضاً استخدام البريد الالكتروني.

وهذا المنهج الدراسي يتم تحديثه بانتظام من قبل لجنة خبراء مختصين لضمان التواصل مع التقدم التكنولوجي.

ورخصة قيادة الحاسوب الأوروبية متوفرة حالياً في ١٣٧ بلدا وترجمت إلى ٣٢ لغة حول العالم مما يمنح برنامج هذه الشهادة طابع القيادة العالمي.

هل نتّجه إلى امتلاكها قريباً في فلسطين

VOIP مجموعة خدمات في خدمة واحدة وبتكلفة قليلة نسبيا

ظهرت في الآونة الأخيرة خدمة جديدة أُطلق عليها خدمة هاتف الإنترنت Internet Phone Service، وهي خدمة ذات ميزات متعدّدة المظاهر والجوانب.

ويقول دان سيستون - وهو من تكساس - في حديث أدلى به إلى مجلة «PC World» أن الإعلانات الخاصة بهذه الخدمة (أو بالأحرى الخدمات) ليست أمراً مبالغاً فيه، ولهذا تحوّل هو نفسه إليها منذ عدة أشهر دون أن يفكر بالعودة إلى الوراء. وأردف يقول: «لقد قررت أن أجرب عندما أدركت أن أكثر من نصف فاتورة الهاتف خاصتي هي عبارة عن ضرائب ورسوم ليس إلا».

ويشير أحد المستخدمين إلى أنه يدفع ٧١ دولاراً في الشهر عن ٥٠٠ دقيقة من الإستخدام غير المحدود ناهيك عما توفره من ميزات أو خدمات في خدمة واحدة مثل الصوت والبريد وتحويل المكالمات وكاشف الرقم علاوة على حرية اختيار الكود الخاص بالمستخدم عند الإتصال.

ولعل أكثر ما يميز هذه الخدمة أو ما يُطلق عليه VOIP(Voice over internet protocol)، أنها تتيح للإنسان حمل صندوق البريد الخاص به أينما ذهب. وهي بالطبع ليست جديدة ولكن أُجريت عليها تحسينات لكي تتلاءم مع التكنولوجيا الحديثة.

وتشير بعض الأبحاث في الولايات المتحدة إلى أنه مع دخول عام ٢٠٠٥ أصبح عدد المشتركين بهذه الخدمة يتجاوز المليون مقارنة مع ١٣١ ألف مشترك عام ٢٠٠٤.

ويُذكر أنه في معظم أنظمة (VOIP)، يكون المستخدم قادراً على الإتصال بشكل واسع ويتم ربط هاتفه بمنظّم. حيث يقوم هذا المنظم بتحويل إشارة الهاتف إلى إشارة رقمية يمكنها الإبحار عبر الإنترنت. وقد يحتاج المستخدم تعديلات إضافية قليلة إذا كان يستخدم شبكة Wi-Fi، لكن في مقدوره أن يبحر عبر الشبكة ويتحدث عبر الهاتف في نفس الوقت. ولا حاجة لتشغيل جهاز الكمبيوتر لإجراء إتصال. وحول سبب الإقبال على استخدام هاتف الإنترنت، فإن ذلك يعود إلى التكلفة المعقولة نسبياً حيث يظل نظام (VOIP) أرخص بكثير من استخدام خدمة الخط الأرضي التقليدي.

وهذا يطرح تساؤلات إزاء تأخّر تداول هذه الخدمة في فلسطين، ويرى بعض المتخصصين في هذا المجال أن من أبرز معيقاتها قلة مكاسبها بالنظر إلى عدد المستخدمين الذي سيكون محدوداً. كما أن انعدام المنافسة في سوق الإتصالات يلعب دوراً لا يمكن إغفاله في إبطاء وتيرة مثل هذه التوجهات التي من شأنها تقليل تكلفة الخدمة وبالتالي الحد من المكاسب المتوقعة مما يدفع بعض الجهات للعمل على الموضوع من وراء ستار وعلى نحو غير قانوني.

على أي حال، سوف ترى هذه الخدمة النور إن عاجلاً أم آجلاً ما دام المودم عبر الكوابل متوفراً وطالما يستطيع المستخدم أن يتخلص من تكلفة الخط الصوتي التقليدي الذي يتطلب رسوماً مقابل الإشتراك في خدمة البريد الصوتي وكاشف الرقم والحائل دون الإتصال وتحويل الإتصال أو الإتصال الذي يشارك فيه ثلاثة أشخاص فما فوق. وبالتالي يستعيض عن ذلك بما توفره خدمات هاتف الإنترنت التي تتضمن كلّ هذه الميزات وأكثر في فاتورة شهرية واحدة أو كلّ شهرين.

ولأن المستخدم الفلسطيني للخط التقليدي دائماً ما يشكو من فاتورة الهاتف التي تعتبر الأعلى في دول المنطقة، فإنه سوف يشعر بالصدمة والحاجة إلى خدمة VOIP عندما يعرف أن معدل التكلفة الشهرية لها بين ١٠-٤٠ دولاراً فقط لا غير في الولايات المتحدة على سبيل المثال.

لكن وبالرغم مما يُشاع عن أهمية هذه الخدمة وضرورتها، إلا أنها تحتاج إلى حماية حقيقية من الفضوليين والمجرمين وأصحاب النوايا السيئة خاصة وأن جزءاً من المشكلة يبرز عندما تتحول الإتصالات الصوتية إلى حزم رقمية عبر الإنترنت. وهذه الحزم لا يمكن ضمان أنها تتجه دوماً في مسارها أو تصل إلى هدفها دون تدخل أو اعتراض مما يهدد الخصوصية المرعية والمحمية في الأنظمة المتبعة دولياً. لذلك أصبح يُطلب من مزودي هذه الخدمة تثبيت كود خاص في برامجهم بحيث يستطيع عملاؤهم وحدهم الاستماع إلى المحادثات التي يرغبون بها دون خوف أو قلق.

كلام في كلام !

سؤال بلا جواب
ADSL متى في فلسطين؟!

عيسى بشارة

ما تزال خدمة ADSL " خط المشترك الرقمي غير المتماثل" تشهد إقبالاً منقطع النظير من جانب المستخدمين في مختلف أنحاء العالم بالنظر إلى تكلفتها الرخيصة نسبياً وسرعتها غير المسبوقة أصلاً في عالم الإتصالات ناهيك عن عدم إشغالها خط الهاتف الذي ظل يرتبط بعملية الإبحار عبر الإنترنت.

ففي المنطقة العربية تتصدر مصر مجموعة الدول العربية لأنها تفرض رسوماً أقل تكلفة مقابل هذه الخدمة (٢٤ دولاراً في الشهر) في حين يصل معدل تكلفتها عربياً حوالي ألف دولار في السنة، أي أكثر من ٨٠ دولاراً بقليل.

وهذه التكلفة تعتبر عالية نسبياً إذا ما قورنت بالأسعار المتداولة عالمياً. ومما يبعث على الإحباط أن بعض الدول، ومن بينها فلسطين، ما تزال هذه الخدمة غائبة عنها لأسباب قد تكون مجهولة في بعض الأحيان. في حين أن دولة مثل إسرائيل كانت قد بدأت بإطلاق خدمة ADSL في شهر نيسان من عام ٢٠٠١ ورغم أنها انطلقت ببطء في بداية الأمر، إلا أن عدد المشتركين في نهاية عام ٢٠٠٣ بلغ ٤٣٠ ألف مشترك حسب بيانات شركة بيزك للإتصالات.

وتقول بعض المصادر أن هذه الخدمة سوف تدخل معظم بيوت الإسرائيليين قريباً بالنظر إلى العروض المذهلة التي يقدمها مزودو خدمات الإنترنت في إسرائيل.

وقد يتساءل البعض عن سر هذه الإنطلاقة إقليمياً ودولياً رغم التفاوت في نوعية الخدمة وبنيتها التحتية الخاصة بها.

فهي تسمح للمستخدم بالإتصال عبر الإنترنت وزيارة مواقع الويب وتحميل ملفات عديدة بسرعة كبيرة جداً من خلال إستخدام مودم ADSL عوضاً عن استخدام المودم العادي البطيء الذي يُشغل خط الإتصال طوال فترة الإبحار.

وعلاوة على ذلك، فإن سرعة هذه الخدمة تتجاوز مئات المرات سرعة المودم العادي مما يوفر وقتاً وجهداً كبيرين. أما على صعيد التكلفة، فلم يكن يحلم أي منا أن يسمع عن خدمة إنترنت ٢٤ ساعة يومياً مقابل ١٠٠ شيكل شهرياً - كما هو الحال في إسرائيل هذه الأيام - وفي الدول التي قطعت مراحل طويلة جداً وهي تطور طرق الإتصال بتكلفة رخيصة في أوروبا والولايات المتحدة.

أما في فلسطين، فما نزال نئن تحت وطأة فاتورة الهاتف حتى بعد الخدمة الأخيرة التي أطلقتها شركة الإتصالات «إنترنت بدون إشتراك» مما يحرم عدداً كبيراً من الناس من الإبحار عبر الإنترنت بشكل كاف بالنظر لقلة دخل الفرد مقارنة مع تكلفة هذه الخدمة.

وهنا نتساءل: ما الذي يؤخر إطلاق خدمة ADSL في فلسطين؟ هل هو الإحتكار لقطاع الإتصالات أم أن البنية التحتية للإتصال ما تزال عاجزة عن توفير هذه الخدمة؟

بعض المصادر يروق لها تصوير الأمر على أن شركة الإتصالات «يهمها بالدرجة الأولى تحقيق أرباح وليس توفير أنجع وسائل الإتصال بأسعار معقولة»، وإلا ما الذي يحول دون إطلاق خدمة ADSL التي أصبحت مألوفة في العالم العربي وفي إسرائيل. سؤال يظل بحاجة إلى جواب.

لمستخدمي نظام الكرت

نـنـافـس ونـسـتـمـر

أكبر مفاجأة

تمديد فتـرة صلاحيـة الكرتات

كـرت جـوّال بـأقـل الأسـعـار وأطـول مـدة
خـدمـة فـي الـعـالـم الـعـربـي والـشـرق الأوسـط.

كرت 50 شيكل	بقيمة فعلية 50 شيكل	مدة الصلاحية	كان ~~180~~ يوم	صار 240 يوم
كرت 100 شيكل	بقيمة فعلية 105 شيكل	مدة الصلاحية	كان ~~180~~ يوم	صار 300 يوم
كرت 200 شيكل	بقيمة فعلية 215 شيكل	مدة الصلاحية	كان ~~180~~ يوم	صار 360 يوم

ملاحظة:-
- فئات الكرتات تنطبق عليها خاصية إلغاء فترة الصلاحية السابقة عند إضافة كرت جديد باستثناء كرت العشرين الذي لا يلغي ولا يزيد فترة الصلاحية.
- تبدأ عملية تفعيل تمديد فترة صلاحية الكرتات بتاريخ 2005/2/2.

جوال AWAL شبكة فلسطين

www.jawwal.ps

تجدوا جوال الند في مركز بلازا للتسوق- رام الله